

(٣٥)

النظرية العامة في الإغاثة

والنظرية العامة في الإغاثة والخيرات والنفقة مكملية لنظرية المال، وتُفهم معها، إذ بينهما تكامل وترابط واضح، فإنما يراد المال ليكون منه إنفاق وصدقات، وهذه النظرية هي آخر النظريات الراسمة لسياسات الدعوة الداخلية، وبعدها سنتقل إلى شرح نظريات السياسة الخارجية للدعوة. وفي الحقيقة إن نظرتي المال والإغاثة لهما تعلق بالغير مثلما تتعلقان بحياة الدعوة الداخلية، ولذلك يمكن لمن شاء أن يجعلها من السياسات الخارجية، ولكني رأيت تعلقها الخارجي إنما هو بمسلمين وبحواشي الدعوة وبالأمة الإسلامية؛ لا بأعداء وأحزاب ودول جاهلية، ولذلك جعلتها من السياسات الداخلية ورجحت هذه الصفة، فإن الولاء يجعلهم منا ونحن منهم.

نظرية الإنفاق الخيري في القرآن

✽ الإنفاق صفة إيمانية، جعلها الله عنواناً للمتقين، ومقروناً بالعقيدة والصلاة:

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝﴾ [البقرة].

✽ والسبب في ذلك أننا مجرد مستخلفين لا مالكين: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا

جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ ءَامِنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ۝﴾ [الحديد].

✽ إذ الله هو المالك الخالق وهو صاحب الميراث سبحانه: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ

اللَّهِ وَلِلَّهِ يَرْثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ﴾ [الحديد: ١٠].

✽ فإن لم يكن الإنفاق، ولم يكن هذا الاعتقاد؛ كانت الهلكة والشر والبخل على

النفس.

✽ ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝﴾ [١١٥].

[البقرة].

﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ مِيرَاثُ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضُ لِلَّهِ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ (١٨٠)

[آل عمران].

﴿هَآئِنْتُمْ هَآؤَآءُ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ (٣٨) [محمد].

✽ لذلك شرع الله موارد خيرية دائمة، زيادة على الإنفاق المطلق العام.

✽ مثل الزكاة: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وهو أول ذكر للزكاة في القرآن.

✽ ومثل الفدية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

✽ وكفارة اليمين: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

✽ والوعد من الله قائم بأن يرزق المنفق في الدنيا مثل ما أنفق أو أكثر: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (٣٩) [سبا].

✽ كما هو مقدمة عاجلة لوفاء أجل في الآخرة ونجدة، وما تنفق اليوم نجده عند الله.

✽ ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (١١) [البقرة].

✽ ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

✽ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) [الزلزلة].

✽ وهو قرض حسن: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٢٤٥) [البقرة].

✽ ويكون الصرف لأصناف كثيرة من أهل الحاجات:

✽ منهم الفقراء: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

﴿ وَمِنْهُمْ السَّائِلُ وَالْمَحْرُومُ ﴾ [الذاريات: ١١].

﴿ وَلِذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَابْنِ السَّبِيلِ فِي الْعَتَقِ ﴾: ﴿وَعَاتَى أَلْمَالِ عَلَى حُدُودِهِ ذَوَى

الْفُرْقَةِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

﴿ وَلِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَالْغَارِمِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ ﴾: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ

لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ

اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [التوبة: ٦].

﴿ وَيَتَكَلَّفُ اللَّهُ بِمُضَاعَفَةِ كَثِيرَةٍ ﴾: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ

أُتْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [٣١]

[البقرة: ٢٦٤].

﴿ وَيُظِلُّ بِضَاعِفٍ حَتَّى يَرْضَى الْعَبْدُ ﴾: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ [الليل: ١١].

﴿ وَلِذَلِكَ شَرَعْتَ الْمَسَابِقَةَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ أَيْهِمْ أَكْثَرُ إِتْفَاقًا ﴾: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾

[البقرة: ١٤٨].

﴿ وَشَرَطَ الْإِتْفَاقَ الْمَقْبُولِ: أَنْ يَكُونَ لَوْجُهُ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِهِ وَتَثْبِيَّتًا مِنَ الْمُؤْمِنِ لِنَفْسِهِ:

﴿ وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ ذِكْوَةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ [الروم: ٣١].

﴿ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا لَا أُتْبِعَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُتْبِعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيَّتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ

جَعْتُمْ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأَنَّتْ أَكْلَهَا ضِعْفَتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلَّتْ وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٣٦].

﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى ﴾ [الليل: ١٩].

﴿ لَيْسَ الرِّيَاءُ ﴾: ﴿كَأَلَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

﴿ وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْإِتْفَاقُ عَلَامَةً قِمَّةِ التَّقْوَى ﴾: ﴿وَسَيَجْزِيهَا آلَتُنِّي ﴾ [الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ،

يَتَزَكَّى ﴾ [الليل: ١٨].

* ومن هنا خوطب الطيب التقى أن يتصدق من المال الطيب الذي يحبه: ﴿لَنْ نَنَالُوا

الْبَرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران].

* ليس من المال الرديء: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

* ويكون إنفاقاً دائماً «بالليل والنهار» ينفق بعضه «علانية» لاقتداء غيره به، وبعضه «سراً» يضعه في يد داعية يأتيه خفية، يضعه حيث يرى أنه الأنفع، دون أن يدري أحد، مراعاة لظرف صعب، أو مبالغة في التواضع والبعد عن الرياء، إثارة لما عند الله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِتِلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

الحكومة هي التي تغيث، فإن قصرت فالأغنياء

* **الركن الأول في نظرية الإغاثة:** توجه الواجب إلى أغنياء المسلمين إذا أخلت الحكومات بواجبها تجاه الفقراء والمستضعفين.

فالأصل أن حاكم المسلمين هو الذي يعتنى بأمر الفقراء وتوزيع الزكوات عليهم، فإن كان من الحاكم تقصير: توجه الواجب إلى أغنياء المسلمين. هكذا ينطق الفقه.

قال الإمام الجويني:

(وأما سد الحاجات والخصاصات: فمن أهم المهمات، ويتعلق بهذا ضرب من الكلام الكلي، وقد لا يلقى مجموعاً في الفقه).

قال: (إن قُدرت آفة وأزُمت وقحط وجذب، عارضه تقدير رخاء في الأسعار) (فالوجه: استحثاث الخلق بالموعظة الحسنة على أداء ما افترض الله عليهم في السنة. فإن اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم، فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله، فالدنيا بحذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضرر)^(١).

قال: (فإن لم يبلغهم نظر الإمام: وجب على ذوى اليسار والاقتدار البدار إلى دفع

الضرار عنهم، وإن ضاع فقير بين ظهرائي موسرين: خَرَجُوا مِنْ عِنْدَ آخِرِهِمْ، وَبَاءُوا بِأَعْظَمِ الْمَآثِمِ، وَكَانَ اللَّهُ طَلِيهِمْ وَحَسِيهِمْ.

وقد قال رسول الله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن ليلة شعبان وجاره طاوٍ»، وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفایات، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم^(١).

فليتذكر كل غنى هذا القرار الفقهي الصارم الجازم بأنه (إن ضاع فقير بين ظهرائي موسرين: خَرَجُوا مِنْ عِنْدَ آخِرِهِمْ. ولن تنفك الملائكة خلفه وخلف ما له).

أحسن... يُحسن إليك

✽ **الركن الثاني:** الإنفاق على سبيل التبرع والصدقة والوقف سنة إيمانية صحيحة ماضية مندوب إليها يؤجر عليها المسلم في الآخرة ويبارك في دنياه بسببه.

والإنفاق عنوان البصائر ودليل وعى المسلم لمصالحه الحقيقية، وأنت فقيه نفسك، وولى أمرك، وسيد فعلك، ولك من نفسك شاهد إن كنت من أصحاب التقى، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]. قال القرطبي عن الشعبي وقتادة وغيرهما: (أى أن النفوس لها بصائر، فهي تثبتهم على الإنفاق في طاعة الله تثبيتاً)^(٢).

فلنفسك بصيرة أيها المؤمن، نكلك لها، وكفى بها واعية مدركة عارفة بقمم المعروف فتؤمها صاعدة. و(ما نقص مال من صدقة) كما قال النبي ﷺ.

قال الشيخ الزاهد الفقيه محمد بن أبي جرة فيما لخصه عنه ابن حجر: (إن أهل المعرفة فهموا منه أن المال الذى يخرج منه الحق الشرعى لا يلحقه آفة ولا عاهة، بل يحصل له النماء، ومن ثم سميت: الزكاة؛ لأن المال ينمو بها ويحصل فيه البركة)^(٣).

ومن ذا الذى قال للغنى إن جريه مع حماسات الفقهاء فى إيجاب بذل المال للأسير

(١) الغياثي / ٢٣٤.

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٢٠٤.

(٣) فتح الباري ١٦/ ١٢٤.

والفقير سينحت ماله؟ بل ذلك إلقاء الشيطان. إنها هي البركة الإيمانية ستحل في داره، فلقد رأينا وراقبنا الحياة مدة مديدة، حتى صرنا أصحاب قناعة تامة بأن الأرزاق بيد الله، وأن الله يعوض المنفق أضعافاً، ليس مجرد أن نعلم نصوصاً في ذلك، وهي حق، ولكننا نعلم قصصاً ألوفاً أن المتقين ازدادوا، ومن منع تحدد، ولكن هذا الكتاب ليس كتاب موعظة لنقص عليك القصص، وإنما هو كتاب أحكام.

وقد قاد هذا الإدراك الصحيح الكثير من المسلمين إلى المبادرة الذاتية والاستجابة الصحيحة، لا لنداء جار ملاصق فقط، أو قريب قريب، بل لإغاثة مستضعف يستغيث من وراء سبعة أبحر أو سبعين غابة، وإن أحدهم ليقول معبراً عن مروءته أن:

إنى وإن كنت أمراً متباعداً عن صاحبي في أرضه وسماه
لمفيده نصري وكاشف كربهِ ومجيب دعوته وصوت ندائه^(١)

وهو الأمر الذي جعلته الجمعيات الخيرية سهلاً بعد صعوبة، فإنها بتوكلها الواعي عن المنفقين، وخبرتها المتراكمة، أصبحت تميز مواطن الحاجات ولو كانت في الأدغال أو في الصحراء بعد سمرقند.

ثم يزداد أهل الإنفاق إنفاقاً كلما نظروا الغد، وعلموا أن الله يكتب الآثار في قوله تعالى: ﴿اتَّبُوا اللَّهَ وَلَتَنْظُرَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨] وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ وَنَكْسِبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

(فآثار المرء التي تبقى وتذكر بعد الإنسان من خير أو شر: يجازي عليها: من أثر حسن، كعلم علموه، أو كتاب صنفوه، أو حبس احتبسوه^(٢)، أو بناء بنوه، من مسجد أو رباط أو قطرة أو نحو ذلك. أو سىء: كوظيفة وظفها بعض الظلام على المسلمين^(٣)، وسكة^(٤) أحدثها فيها تحسيرهم، أو شىء أحدثه فيه صد عن ذكر الله، من ألحان وملا^(٥)).

(١) عن كتاب: لا تحزن لعائض القرنى ١/ ٥٨.

(٢) أى وقف.

(٣) أى ضريبة.

(٤) أى نقود.

(٥) تفسير القرطبي ١٥/ ١٦.

العاقل يدفع البلاء بالتصدق

وليس أفصح ولا أبلغ في الحث على التصديق والعطاء من قول المستجدين المكدين حين يطوفون الأسواق والشوارع يرددون:

(عطايا قليلة تدفع بلايا كثيرة)

فهذه ليست قولة استجداء، إنما هي حكمة بالغة واختصار لتجربة الحياة.

قول حق، يقودنا إلى أن نملك حساسية كافية تحملنا دوماً على التقوى وأداء الزكاة والتبرع والتصدق وإغاثة اللهفان، فإن الأموال بيد الله تعالى كما كان هو الرازق لها، وقد يؤخذ المال من العبد بعد دهر، ولا تستغرب ذلك، فقد كانت من دعوى موسى عليه السلام ما حكاه الله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨] فطمس الله على أموالهم، فقليل في التفاسير أنها صرت حجارة.

قال محمد بن كعب القرظي: (سألني عمر بن عبد العزيز، فذكرت ذلك له، فدعا بخريطة أصيبت بمصر، فأخرج منها الفواكه والدراهم والدنانير وإنها لحجارة) (١).

والخريطة: ما يشبه الحقيقة أو الكيس، ولا يقتضى ذلك اليوم معجزة، بل يصيب الله العباد بالبلاء بحاكم يتهور فيضرب اقتصاد البلد وتنزل قيمة العملة إلى واحد من ألف من قيمتها الأصلية، أو واحد من ألفين، ويعنى ذلك ذهاب ما اقتناه الناس، أو تكون حرب متلفة، أو هزة عالمية، أو مكيدة احتكارية عالمية تجاه بلد نام يخفضون قيمة عملته ويحاصرون اقتصاده، مما لا يستبعد أن يكون ذلك صورة من صور العقوبة الربانية لأناس مسلمين وهبوا المال فبخلوا وتبطروا ومنعوا حق الفقير.

حاجة العابدين إلى وعي

ونقل الشيخ القرضاوى عن الغزالي في إحياء علوم الدين القصة التالية؛ التي تعبر عن جماع الفقه الإغاثي على لسان الزاهد المشهور الثقة بشر الحافي رحمته الله (قال أبو نصر

التمار: إن رجلاً جاء يودع بشر بن الحارث) وقال: قد عزمت على الحج، فتأمرني بشيء؟

فقال له: كم أعددت للنفقة؟

فقال: ألفى درهم.

قال بشر: فأى شيء تبتغي بحجك؟ تزهداً أو اشتياقاً إلى البيت أو ابتغاء مرضاة الله؟

قال: ابتغاء مرضاة الله.

قال: فإن أصبت مرضاة الله تعالى وأنت في منزلك وتنفق ألفى درهم وتكون على

يقين من مرضاة الله تعالى: أتفعل هذا؟

قال: نعم.

قال: اذهب فأعطيها عشر أنفس: مديون يقضى دينه، وفقير يرم شعته، ومعيّل يغني

عِياله، ومربي يتيم يفرحه، وإن قوى قلبك تعطيها واحداً فافعل، فإن إدخالك السرور

على قلب مسلم، وإغاثة اللهفان، وكشف الضر، وإعانة الضعيف: أفضل من مائة حجة

بعد حجة الإسلام. قم فأخرجها كما أمرناك، وإلا فقل لنا ما في قلبك؟

فقال: يا أبا نصر، سفرى أقوى في قلبي.

فتبسم بشر رحمته الله، وأقبل عليه، وقال له: المال إذا جمع من وسخ التجارات

والشبهات: اقتضت النفس أن تقضى به وطراً، فأظهرت الأعمال الصالحات، وقد آلى الله

على نفسه ألا يقبل إلا عمل المتقين!)^(١).

ولسنا ننتهم أحداً في نيته، ولا نحب تخذيل مسلم عن حجة وعمره، ولذلك لا ندرى

ما نقول لإخوان لنا حين يقودنا الوعي الصحيح إلى تفضيل تصرف تترجح وجوه

المصلحة فيه، ويأبون إلا اللبث مع المفضول المرجوح، وكانت عن بشر الخافي جرأة

فقسى، أو بالأحرى صرح، ولسنا في مرتبته أو في مثل ظرفه، ولا نملك إلا تذكير هؤلاء

الإخوة النجباء بأن الأمة الإسلامية تمر بمرحلة صعبة، وتجاهها تحديات كثيرة، وتدبير

أمرها لا يكون إلا بعملية استدرابية واسعة نستخدم فيها أنواعاً من الأداء الفكري

والتربوي والإعلامي والسياسي والإغاثي، مع تفرغ دعاة يقومون بكل ذلك قياماً حسناً

وليس عبر صرف فضول الأوقات فقط، وهذا يتطلب ميزانية دعوية ضخمة، مساهمة المنفق فيها أولى في الميزان المصلحي الإسلامي العام من تمتعه بحج وعمرة، أو من مبالغة في زخرفة مسجد يبنيه، وهو مخاطب في زمن شيوع علوم الإدارة والتخطيط أن يكون واعياً، والله تعالى سيسأله عن ماله فيم أنفقه، ولا يكفي في جوابه أن يقول يومذاك: أنفقت في حلال أو مندوب، بل سيسأله الله ثانية: والمندوب درجات، فهل تحررت الأكثر نفعا، وهل فتشت عن المكان الأكثر حاجة، وهل وازنت، أو استشرت خبيراً في جمعية خيرية عتيقة ذات تجارب، أم استولت عليك كبرياء، وتأثرت بدعاية باطلة تشوه سمعة الدعاة فطربت لها وأنت تعلم أنهم إخوان الملائكة؟

فلا تدورن مع المرجوح يا أبا البنوك والبسط والغنى! والرب الكريم أغرقك بدينار ودرهم ودولار، فلا يكونن نزعك مع أهل الخير ضعيفاً، فإن شئت إلا العمرة فاعتمر، ولكن أنفق مثل ثمنها للخطط الدعوية، وجميع هذا الكتاب يتحدث بمنطق يؤدي إلى ما نرجوه منك.

بل أكثر من ذلك يطلب الله أن تكون آمراً بالمعروف، فهذا جارك قد تجاوز فذهب إلى أبعد، فعصى، وسعى بقطيعة وحرمان دعاة، يظن أن مركزه المالى يشفع له ويخوله أن يستبد، ثم لم تنكر عليه، ولم تغضب! فإن لم ترأ، فهلا وعظته وعاتبته فقلت له ناصحاً...
أنا لك رزقاً لتقوم فيه بطاعته وتشكر بعض حقّه
فلم تشكر لنعمته ولكن قويت على معاصيه برزقه

فتنال أجر هدايته، ثم ثواب ردف العمل الإسلامي؟

وللنساء حق في المنافسة الخيرية ونيل الثواب

والأمر هو واجب على النساء أيضاً إذا ملكن من بعد المال ذهباً حلياً كثيراً، فإن أصح الفتوى في ذلك: أن تنتقي منه ما هو زينتها اليومية المعتادة عرقاً؛ من حلقة وسوار وقرط وقلادة، فهذا لا زكاة عليه، وما زاد على ذلك تزكى عنه.

وستحار المؤمنة كيف تزكى وذهبها مختلف العيار؟ لكن هناك معادلة حسابية سهلة التطبيق إن شاء الله تلجأ إليها وهي:

وزن الذهب × نوع العيار × ٢.٥٠٪ × سعر الجرام من الذهب النقي يوم وجوب الزكاة

٢٤

والمصدر: نشرة «النماء» عدد (٨) لشهر يونيو ١٩٩٩ الصادرة عن صندوق الزكاة بدولة قطر.

سَدَّ خَالَاتِ الْمَضْطَرِينَ مُحْتَوَمٌ عَلَى الْمُسْرِينَ

ويقوم المنفق بإطعام الجائع وهو فرح بذلك، معتقداً أنه من الواجب عليه؛ وكأن الأمر فرض عين عليه، فإنه بهذا الشعور يحصل على أجر مضاعف إن شاء الله. ونقول هذا لأن بعض النصوص الفقهية تتحدث عن أن مبادرته هي مبادرة لأداء فرض كفائي إذا قام بعض المسلمين، سقط عن البعض الآخر، فتكون مبادرته إلى ذلك ذات أجر كبير؛ لأنه رشح نفسه عن المسلمين لسد هذا الخلل، ولكن منطق الفقهاء في هذه الحالة كأنه يشير إلى أنه إن خاطب نفسه بأنه هو المعنى دون بقية المسلمين، وتواضع وشعر بأن الأمر فرض تعين عليه: فإن قيامه بذلك يضاعف له الأجر إن شاء الله، لأنه لا يدري إن لم يسعف الجائع أملاً في أن غيره يسعفه: هل سيتصدى أحد لإطعامه فعلاً، أم أن الجميع يتواكلون ويطمعون أن يؤدي هذا الواجب أحد آخر، ويعفون أنفسهم؟ وهذه الحالة النفسية التواكلية هي من أشد أحوال النفس ظهوراً وأكثرها شيوعاً، وما أركس أمة الإسلام اليوم في المحن ولا أضعفها إلا مثل هذا الشعور السلبي، الذي يتبرأ فيه كل أحد من المسؤولية ويحيلها إلى غيره، فيكون التقصير من الجميع، ولهذا يكون الذي تتصاعد عنده مشاعر المسؤولية ويرى نفسه أنه هو المخاطب بالواجبات الشرعية دون غيره وأنها عليه مثل فرض عين أكثر ثواباً عند الله، وكلما زاد تقصير الناس زاد أجره حتى ليصير أضعافاً، ثم البركة الربانية توصله إلى سبعمائة ضعف. ولهذا ينبغي أن يلجأ الفن التربوي الإسلامي إلى هذا النمط من المخاطبة النفسية وإيصال المسلم إلى أن يشعر بأن المسؤولية قد جُمعت من أشتاتها وتركزت عليه، وأن فروض الكفاية كأنها بالنسبة إليه فروض عين، فإنه إن بلغ كل مسلم هذا المبلغ من الحساسية: آل أمر الأمة إلى خير وافر.

قال الجويني: (فإن قيل: قد ذكر الفقهاء أن من معه طعام إذا وجد مضطراً إليه واقعاً في المخمصة مشفقاً على الهلاك: لم يلزم مالك الطعام بذله من غير بدل، وإحياء المهج من فروض الكفايات على مجرى الوقت، وقد يتعين على الإنسان في بعض الأزمات إذا انفرد

بالانتهاء إلى مضطر أن يبذل كنه الجدد، ويستفرغ غاية الوسع في إنقاذه، ثم لا يجب التبرع والتطوع بالبدل.

قلنا: هذه المسألة عندنا فيما إذا كان للمضطر مال غائب أو حاضر، فأما إذا كان لا يملك شيئاً فيجب سد جوعته، ورد خلته، من غير التزامه عوضاً. ولا أعرف خلافاً أن سد خللات المضطرين في شتى المجاعات: محتوم على الموسرين، ثم لا يرجعون عليهم إذا انسلوا من تحت كلال الفتنة.

وفقراء المسلمين بالإضافة إلى متوسليهم^(١) كالابن الفقير في حق أبيه: ليس للأب الموسر أن يلزم ابنه الاستقراض منه إلى أن يستغنى يوماً من الدهر، ولو كان لولده مال غائب: أقرض ولده أو استقرض له إن كان مؤلياً عليه^(٢).

وليس منطق تحوّل الفرض الكفائي إلى عيني بغريب، بل هو منطق قائم بين الفقهاء، وفي الغياثي أن (ما يُقضى عليه بأنه من فروض الكفايات: قد يتعين^(٣) على بعض الناس في بعض الأوقات. فإن من مات رفيقه في طريقه، ولم يحضر موته غيره: يتعين عليه القيام بغسله ودفنه وتكفينه.

ومن عثر على بعض المضطرين، وانتهى إلى ذى مخمصة من المسلمين، واستمكن من سد جوعته، وكفاية حاجته، ولو تعداه ووكله إلى من عداه لأوشك أن يهلك في ضيعته: فيتعين على العائر عليه القيام بكفايته^(٤).

مدار الأكرمين عالٍ... فيكفيهم غنى النفس

عند البخاري قول النبي ﷺ في أحد الاثنين المحسودين (رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق). وقوله: (ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقه كله إلا ثلاثة دنائير) قال ابن حجر: (قال الزين بن المنير: في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالكلية في وجوه البر ما لم يؤد إلى حرمان الوارث ونحو ذلك مما منع

(١) فسرها المحقق أنهم الذين يتقربون إلى الله بالبدل، وعندى أنهم الذين توسلوا بوسائل التجارة وغيرها إلى الثراء.

(٢) الغياثي/ ١٧٨.

(٣) أى يصير فرض عين.

(٤) الغياثي/ ٣٥٩.

منه الشرع^(١).

ثم قول النبي ﷺ أيضًا: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»، قال ابن حجر: (قال النووي: مذهبنا أن الصدقة بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون، ويكون هو ممن يصبر على الإضافة والفقر، فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه) قال ابن حجر: (والمختار أن معنى الحديث: أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال، بحيث لا يصبر المتصدق بعد صدقته إلى أحد. فمعنى الغنى في هذا الحديث: حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية، كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا يصبر عليه، وستر العورة والحاجة إلى ما يدفع به عن نفسه الأذى، وما هذا سبيله فلا يجوز الإيثار، بل يحرم، وذلك إنه إذا أثر غيره به: أدى إلى هلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته، فمراعاة حقه أولى على كل حال. فإذا سقطت هذه الواجبات: صح الإيثار، وكانت صدقته هي الأفضل)^(٢).

ومذهب المغاربة والأندلسيين يوافق هذه التقارير، بينه جواب أبي عبد الله محمد السرقسطي حين سُئل: (هل يُحجر على الشيخ الكبير ماله إذا كثرت هباته ومحاباته، وهو صحيح العقل ثابت الذهن والميز، لكنه ضعيف القوة بحيث يخاف عليه أن يصير مقعدًا أو أعمى فيبقى عالة على الناس أو لا يحجر عليه حتى يختل عقله؟).

فأجاب: (لا يحجر إلا على السفه، يبذر ماله ولا يعده شيئًا ويتلفه في شهواته، أو صغير أو فاقد لعقله، وأما من كثرت عطيته في وجوه البر وأنفق ماله في وجوه الخير فليس بسفيه بل هو رشيد مصيب)^(٣).

ومما نهى عنه رسول الله ﷺ: «إضاعة المال»، كما هو الحديث عند البخاري.

وقد رأى ابن حجر أن أقوى ما يفسر به هذا النهي أنه ما أنفق في غير وجوهه المأذون فيها شرعًا، سواء كانت دينية أو دنيوية، فمنع منه، لأن الله تعالى جعل المال قيامًا لمصالح الناس، إما في حق مضيعها، وإما في حق غيره، ويستثنى من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر

(١) فتح الباري ٤/١٩.

(٢) فتح الباري ٤/٣٨.

(٣) المعيار العرب ٩/٤٣٩.

لتحصيل ثواب الآخرة، ما لم يفوت حقاً أخروياً أهم منه.

وحرر ابن حجر حتى (جواز التصدق بجميع المال، وإن ذلك يجوز لمن عرف من نفسه الصبر على المضايقة. وجزم الباجي من الملكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة)^(١).

أنفق .. ولا تخش من ذي العرش إقلالاً..

والمنطق الإيماني يميز ذلك النمط من التوسع في التصدق، وله شواهد وموازينه، ومثل هذا المواطن هو أحد المواطن التي يتضح فيها خطأ تجريد علم فقه الأحكام الشرعية في الحلال والحرام عن موازين الإيمان القرآنية والسنية، ففصلها يؤدي إلى فهم جامد يابس لفقه الإنفاق والتصدق، ويمنح بالمستفتى إلى البخل والإقلال، ولكن فهم أحكام الصدقات في سياقها القرآني وبمقدماتها واقتراها بذكر الجنة والنار يُميل النفس إلى الإجمال، وتتصاعد تدريجاً المحركات الإيجابية للنفس، فنقول قولتها الإيمانية لا قولتها الأحكامية فحسب، فإن أحكام الإيمان تعلم المسلم كيف يخرج إلى الحلال ويبرأ من التبعة، لكن أحكام الإيمان تعلمه كيف يرتقى منازل الفضل ويعلو، ويوم اعتمدت مناهج التدريس في المدارس الشرعية مختصرات الفقه: اختل أمر الفقه وأنتجت المدارس العلماء العجزة، ولو أن المنهج اعتمد تدريس القرآن والتدرج بالطالب ليعلم أحكام الحلال والحرام ممتزجة مقرونة بموازين الإيمان عبر مسامرة النص القرآني: لتتج نموذج العالم المؤمن اليقظ العامل، على غرار ما كان عليه الأمر في جيل التابعين وأجيال الفقهاء القدماء قبل عصر المختصرات التي بدأ بها عصر قسوة القلب والجدال والبخل، وهذا الملحظ مما يجب على «منهجية التربية الدعوية» أن تلاحظه وتراعيه جيداً.

ولنترك أنفسنا هنيهة مع القرطبي في سياحته مع المنطق الإيماني في الإغاثة وعمل الخير، ونتركه ينقل لنا ما (روى زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه) أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه، فقال رسول الله ﷺ: ما عندي شيء، ولكن ابتع عليّ، فإذا جاء شيء قضينا. فقال له عمر: هذا أعطيت إذا كان عندك، فما كلفك الله ما لا تقدر. فكره رسول الله ﷺ قول عمر، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله: أنفق ولا تخش من ذي العرش إقلالاً.

فتبسم رسول الله ﷺ وعرف السرور في وجهه لقول الأنصارى، ثم قال رسول الله ﷺ: بذلك أُمِرت).

قال: (قال علماءنا رحمة الله عليهم: فخوف الإقلال من سوء الظن بالله، لأن الله تعالى خلق الأرض بمن فيها لولد آدم، وقال في تنزيله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الحج: ١٣]. فهذه الأشياء كلها مسخرة للآدمي قطعاً لعذره وحجة عليه، ليكون له عبداً كما خلقه عبداً، فإذا كان العبد حسن الظن بالله: لم يخف الإقلال، لأنه يخلف عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [سبا] وقال: ﴿إِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]. وقال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: (سبقت رحمتي غضبي). يا ابن آدم، أنفق أنفق عليك. يمين الله ملأى سحاً لا يغيضها شيء بالليل والنهار).

وقال رسول الله ﷺ: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا وملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً.

وكذا في المساء يناديان أيضاً». وهذا كله صحيح رواه الأئمة والحمد لله.

فمن استنار صدره، وعلم غنى ربه وكرمه: أنفق ولم يخف الإقلال وكذلك من ماتت شهواته عن الدنيا واجترأ باليسير من القوت المقيم لمهجته، وانقطعت مشيئته لنفسه، فهذا يعطى من يسره وعسره ولا يخاف إقلالاً، وإنما يخاف الإقلال من له مشيئة في الأشياء، فإذا أعطى اليوم وله غداً مشيئة في شيء: خاف ألا يصيب غداً، فيضيق عليه الأمر في نفقة اليوم^(١).

تبرعات المدين

وهل يجوز للمدين أن يتصدق ويتبرع؟

ظاهر صنيع البخارى: المنع.

قال: باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ومن تصدق وهو محتاج أو أهله محتاج، أو

عليه دين: فالدين أحق إن يقضى من الصدقة والعق والهبه، وهو رد عليه، ليس له أن يتلف أموال الناس. وقال النبي ﷺ: «من أخذ أموال الناس يريد إتلافها: أتلفه الله». إلا أن يكون معروفاً بالصبر، فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة، كفعل أبي بكر حين تصدق بماله، وكذلك أثر الأنصار المهاجرين. ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال، فليس له أن يضيع أموال الناس بعله التصدق.

قال ابن حجر: (ويلحق بالتصدق سائر التبرعات، وأما قوله: فهو رد عليه: فمقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع، ولكن محل هذا عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس)^(١).

مصادر وموارد أخرى للأموال الإغاثية

*** الركن الثالث في نظرية الإغاثية:** توظيف مال على الأغنياء بما يكفي للجهاد ودفع الأعداء، أو عند النكبات العامة، وإذا لم يكن ما في بيت مال المسلمين كافياً.

وهذا هو حق الحاكم المسلم، وللغنى - فيما أرى - أن يراوغ ويتملص إذا كان الحاكم سفيهاً ينفق شطر أموال الدولة على ملاذه وقصوره واحتفالاته التي يباهي بها، أو يوزعها على أعوانه ورجال حزبه لكسب ولائهم، ويتأكد هذا الواجب على كل غنى كلما كان الحاكم نقياً عادلاً جاداً حريصاً على تحقيق مصالح الأمة.

وأنصت للفقهاء الشافعي إمام الحرمين الجويني حين يدلل على وجوب بذل المال لتمويل الجهاد إذا استولى الكفار على بعض ديار الإسلام، أو إذا عاث المجرمون في الأرض فساداً.

(فمن لا يحيط بحقائق الأشياء في استدادها: فليتهيل جريان نقائضها وأضدادها. ولو فرضت والعياذ بالله فترة تجراً بسببها الثوار من الديار، ونبع ذوو العرامة الأشرار، وانسلوا عن ضبط بطاش في الزمان ذى اقتدار: لافتدى ذوو الثروة واليسار أنفسهم وحُرْمهم بأضعاف ما هم الآن باذلوه في دفع أدنى ما ينالهم من الضرار)^(٢).

(١) فتح الباري ٤/٣٦.

(٢) الغيathi/٣٤٦.

فيجعل هذا الفرض أساسًا للقياس إذا وجد قطر منكوب بغزو الكفار.

(فمن استمسك بالحق، ولم يَمِلْ به مهوى الهوى عن الصدق: تبين على الدار والسبق أن خزائن العالمين وذخائر الأمم الماضين، وكنوز المنقرضين: لو قوبلت بوطأة من الكفار لأطراف ديار الإسلام: لكانت مستحقرة مستنزرة، فكيف لو تملكوا البلاد وقتلوا العباد، وقرعوا الحصون والأسوار، ومزقوا عن ذوات الخدر حُجب الرشاد ومال إليهم من لا خلاق له من حثالة الناس بالارتداد، وتحلل الحرائر العلوج، وهدمت المساجد، ورفعت الشعائر والمشاهد، وانقطعت الجماعات والآذان، وشُهرت النواقيس والصلبان، وتفاقت دواعي الاجترأ والافتضاح، وصارت خطة الإسلام بحرًا طافحًا بالكفر الصراح؟ فما القول في أقوام بذلوا في الذب عن دين الله حُشاشات الأرواح، وركبوا نهايات الغرر، متجردين لله تعالى في الكفاح، وواصلوا المساء بالصباح، والغدو بالروح، وركبوا إلى الموت أجنحة الرياح، متشوفين إلى منهل المنايا على هزة وارتياح؟ حتى وافوا بحرًا من جمع الكفار لا ينزفه إدمان الانتزاح، فركنوا للموت، وتنادوا أن: لا براح، وألما بهم إمام القدر المتاح، وما وهنوا وما استكانوا وإن عضهم السلاح، وفشا فيهم الجراح، حتى أهب الله رياح النصر من مهايبها ورد شعائر الحق إلى نصابها، وقِيض من ألطافه بدائع أسبابها. أيثقل هؤلاء على أهل الإسلام بنزر من الحطام وهم القَوَام والنظام؟^(١).

اللهم لا إثمًا، بل تأييدهم واجب، وتمويل جهادهم على أهل الأموال فرض، وما الدنيا والدرهم والدولار غير حطام يزول يومًا، والباقيات الصالحات خير...

فإذا كان بذل الدماء في سبيل الله يوجب الشرع عند الحاجة، جهادًا واستشهادًا، فإن بذل الأموال أوجب، لأنه أخف، وما زالت الآيات تقرن مدح الذين يجاهدون بأموالهم بمدح من يجاهد بنفسه، وبها أستدل الجويني على وجوب إغاثة القطر المستباح فقال:

(فأما إذا وطئ الكفار ديار الإسلام، فقد اتفق حملة الشريعة قاطبة على أنه يتعين على المسلمين أن يَخْفُوا وَيَطِيرُوا إِلَى مَدَافِعَتِهِمْ زُرَافَاتٍ وَوَحْدَانًا، حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى أَنَّ الْعَبِيدَ يَنْسَلُونَ عَنْ رِبْقَةِ طَاعَةِ السَّادَةِ، وَيَبَادِرُونَ الْجِهَادَ عَلَى الْاِسْتِدَادِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا دِينَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، دِينَ الْأُمَّةِ، وَمَذْهَبُ الْأُتَمَّةِ، فَأَيُّ مَقْدَارٍ مِنَ الْأَمْوَالِ فِي هَجُومِ أَمْثَالِ هَذَا الْأَهْوَالِ

لو مست الحاجة؟ وأموال الدنيا لو قوبلت بقطرة دم، لم تعدلها، ولم توازها، فإذا: وجب تعريض المهج للتؤى، وتعين في محاولة المدافعة التهاوى على ورطات الردى، ومصادمة العدا. ومن أبدى في ذلك تمرّدًا فقد ظلم واعتدى فإذا كانت الدماء تسيل على حدود الطُّبَات فالأموال في هذا المقام من المستحقرات. وأجمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق في الزمان مضيعون فقراء مملقون: يتعين على الأغنياء أن يسعوا في كفايتهم^(١).

(ولا يحل في الدين تأخير النظر للإسلام والمسلمين إلى اتفاق استجراء الكافرين، ولو فرض في مثل هذه الحال توقف وتمكّث: لانحل العصام، وانتشر النظام، والدفع أهون من الرفع، وأموال العالمين لا تقابل غائلة وطأة الكفار في قرية من قرى الديار، وفيها سفك دم المسلمين، أو امتداد يد إلى الحرم)^(٢).

وهذه تصريحات فقهية في غاية الأهمية، فافهمها هداك الله، وليس يكفيك أن تتداول أحكام المياه ونواقض الوضوء لتسمى نفسك طالب علم، إذ ها هنا مع مثل هذا المنطق المصلحي العام الفقه. وراجع كذلك تقارير الشيخ يوسف العالم رحمته الله^(٣) فقد تعرض للمسألة بتفصيل، وذكر فيها مثل هذه النقول عن آخرين.

*** ولهذا القضية فرع:** إذ ما حكم الاستعداد للجهاد، والاحتياطات الدفاعية، وبناء جيش قوى، إذا لم يكن العدو قد دهمهم وهجم؟

أو - كما في تعبيرات الجويني - إذا كنا في حالة (ألا نخاف من الكفار هجومًا، لا خصوصًا في بعض الأقطار ولا عمومًا، ولكن الانتهاض إلى الغزوات والانتداب للجهاد في البلاد يقتضى مزيد عتاد واستعداد. فهل يُكلف الإمام المثرين والموسرين أن يبذلوا ما يستعدون به؟).

قال: (هذا موقع النظر ومجال الفكر. ذهب ذاهبون في توجيه العساكر إلى أنه لا يكلفهم ذلك، بل يرتقب في توجيه العساكر ما يحصل من الأموال. والذي أختاره قاطعًا

(١) الغياثي/ ٢٩٥.

(٢) الغياثي/ ٢٦٠.

(٣) المقاصد العامة / ص ٥٣٨ وما بعدها.

به: أن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما تحصل به الكفاية والغناء، فإن إقامة الجهاد: فرض على العباد، وتوجيه الأجناد على أقصى الإمكان والاجتهاد في البلاد محتوم لا تساهل فيه، وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى مسيرتهم إلينا، واستجرائهم علينا. وإذا كنا لا نسوغ تعطيل شيء من فروض الكفايات: فأحرى فنونها بالمراعاة: الغزوات، والأمور في الولايات إذا لم تؤخذ من مبادئها: جرت أمورًا يعسر تداركها عند تماديها^(١).

(وأما ما ادعوه من أن الرسول ﷺ كان لا يأخذ إلا وظيفة حاقة في أوان حلولها، أو يستقرض، فهذا زلل عظيم؛ فإنه كان إذا حاول تجهيز جند: أشار على الميسير من أصحابه بأن يبذلوا فضلات أموالهم، والأقاصيص الماثورة المشهورة في ذلك بالغة مبلغ التواتر، وكانوا ﷺ يتبادرون ارستام مراسم الرسول عليه الصلاة والسلام على طوعية وطيب أنفس، ويزدحجون على امتثال الأوامر حائزين به أكرم الوسائل ازدحام المهيم العطاش على المناهل)^(٢).

* وفي فرع آخر للمسألة: هل يكفى الاقتراض من الأغنياء؟

قالوا: هذا حيث يكون لبيت المال دخل يُنتظر.

وقد تطرق الإمام الشاطبي لكل هذه المعاني، فذهب مذهب الجويني وكرر معانيه، وقرر ما هو أبعد من الاقتراض، فقال مفرغًا على قاعدة المصلحة المرسل:

(إذا قررنا إمامًا مطاعًا مفتقرًا إلى تكثير الجنود وسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم: فلإمام إذا كان عدلًا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيًا لهم في الحال، إلى أن يظهر مال بيت المال.

ثم النظر إليه في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك، كي لا يؤدي تخصيص الناس به إلى إيجاش القلوب، وذلك يقع قليلًا من كثير، بحيث لا يحجف بأحد ويحصل المقصود.

وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين لاتساع مال بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا، فإن القضية فيه أخرى، ووجه المصلحة هنا أظهر).

(١) الغيathi / ٢٦١.

(٢) الغيathi / ٢٨٠.

فإذا قررنا هجوم الكفار: وجب إمداد الجند المرتزقة (كيف والجهاد في كل سنة واجب على الخلق، وإنما يسقط باشتغال المرتزقة. فلا يُتَمَارَى في بذل المال لمثل ذلك.

وإذا قررنا انعدام الكفار الذين يخاف من جهتهم: فلا يؤمن من انفتاح باب الفتن بين المسلمين، فالمسألة على حالها كما كانت، وتوقع الفساد عتيد، فلا بد من الحراس. فهذه ملاءمة صحيحة، إلا أنها في محل ضرورة، فتقدر بقدرها، فلا يصح هذا الحكم إلا مع وجودها، والاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل يُنتظر ويرجى، وأما إذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني كبير شيء: فلا بد من جريان حكم التوظيف.

وهذه المسألة نص عليها الغزالي في مواضع من كتبه، وتلاه في تصحيحها ابن العربي في أحكام القرآن له، وشرط جواز ذلك كله عندهم؛ عدالة الإمام، وإيقاع التصرف في أخذ المال وإعطائه على الوجه المشروع^(١).

وفي إشارته إلى عدالة الإمام تأييد لما قدمنا به القضية من تجويز المزاوغة إذا كان الحاكم سفيهاً ظالماً.

وذكر محمد رشيد رضا في مقدمته لكتاب الاعتصام وتعريفه بالإمام الشاطبي أسماء فقهاء من الأندلس أفتوا بذلك فقال:

(وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج على الناس عند ضعفهم وحاجتهم، لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس، كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع قال: توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسله، ولا شك - عندنا - في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن؛ لكثرة الحاجة، لما يأخذه العدو من المسلمين^(٢)، سوى ما يحتاج إليه الناس، وضعف بيت المال الآن عنه، فهذا يُقطع بجوازه الآن في الأندلس، وإنما النظر في القدر المحتاج إليه من ذلك، وذلك موكول إلى الإمام).

(١) الاعتصام/٣٥٨-٣٥٩.

(٢) في الأصل: العلمين، ولم أجد لها وجهاً.

قال: (وكان خراج بناء السور في بعض مواضع الأندلس في زمانه موظفًا على أهل الموضع، فسئل عنه إمام الوقت في الفتيا بالأندلس: الأستاذ الشهير أبو سعيد بن لُبّ، فأفتى أنه لا يجوز ولا يسوغ، وأفتى صاحب الترجمة بسوغه، مستندًا إلى المصلحة المرسلّة، معتمدًا في ذلك إلى قيام المصلحة، التي إن لم يقم بها الناس فيعطونها من عندهم: ضاعت، وقد تكلم على المسألة الإمام الغزالي في كتابه، فاستوى، ووقع لابن الفراء في ذلك مع سلطان وقته وفقهائه كلام مشهور^(١)).

ولا استبعد أن يكون ابن لُبّ قد منع ذلك لما رأى من ظلم سلطان زمانه وبذخه، وإلا فإن هذا لا يخفى عليه وهو إمام الوقت كما وصفوه.

وهل يتسنى لنا أن نقيس تصدى الدعوة للجهاد في هذه الأيام بعد عجز الحكام على هذه الإفتاءات فنقول بجواز أن تفرض الدعوة مألًا على الأغنياء من الناس تأخذه بالقوة منهم إذا قدرت، أو فرض شيء على أغنياء الدعوة لإسناد العمل الدعوى؟

لا أقول بذلك ولا أفتى، إذ يمكن للقضية أن تكون ذات فساد وخلاف يدب بين الدعوة والناس، وبين الدعوة وقيادتهم، وإنما هذا من الأمور التي يختص بها الحاكم، كمثل إقامة الحدود على أهل الكبائر، وتسويغ ذلك يجعل الأمر فوضى لا نهاية لها، وسد الذريعة حق كما أن اتباع المصالح حق، وربما ذهب بعض شباب جماعات الجهاد إلى إفتاء أنفسهم بالاستيلاء على بعض أموال الأغنياء إذا اقتدروا، ويحدث هذا في حالة الثورات واحتلال أرض تخرج من سيطرة الحاكم، ولا أرى صواب ذلك، بل المنع والتعفف، وطريقنا الأصح أن نشيع وعيًا إغاثيًا في الناس، بالخطاب والكتاب، وأن يبالغ وعاظنا في تحلية أجر تجهيز الغزاة، فذلك أليق وأبرك.

*** الركن الرابع في النظرية:** جواز الاستعانة بالأموال الربوية والمحرمة إذا أراد المسلم التوبة والتعفف عنها.

وجعل هذه القضية ركنًا يثير شبهة؛ فيقول مستعجل: وهل من ركن الإغاثة التي لا تقوم إلا بها أن نمزجها بحرام؟

وليس كذلك يُفهم الأمر؛ لأن السؤال قلب المنطق، وإنما يُفهم الأمر معكوسًا، إذ المال الربوى والمشبوه والمحرم لا يصلح لاستعمال مسلم في أموره الخاصة على سبيل التملك والإباحة، لكنه مال له قيمة ويستطيع من يستعمله أن يؤثر في حركة الحياة، بل وتأثيرًا واسعًا إذا كان المال المتروك كثيرًا، فهل نترك هذا المال ليستعمله كافر أم إن الإغاثة الإسلامية أولى به؟ وبخاصة إذا كان المستفيد منه صاحب خطة وكيد يعلم كيف يُؤذى أمة الإسلام، بالإعلام الفاجر، والمدارس ذات المنهج العلماني، والمؤسسات التي تصرف أبناء مستضعفى المسلمين عن المساجد والإسلام، إلى اللهو والرذائل والردة.

الجواب عند الموازنة حاسم لا مجال فيه للتردد، فإن هذه الأموال أخرى أن تستفيد منها الخطة الإسلامية، فتنبئ بها مساجد، ومراكز، ومدارس، وتطبع كتب، وتشر صحف، ويكفل أيتام، وطلاب علم، ويفرغ وعاز ودعاة، ويسند بها جهاد؛ إذ البنوك تحول هذه الأموال إلى مجلس الكنائس العالمى وأمثاله، إن لم يستعملها صاحبها المسلم، فينبئ بها كنائس ومدارس تبشيرية.

وقد عُرِضت هذه القضية المهمة على المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة يوم كان رئيسه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله، ومعه الشيخ الصواف والأستاذ الزرقا رحمهما الله تعالى، والشيخ فوزان، والشيخ القرضاوى، وغيرهم كأعضاء، فأفتى المجمع بالأغلبية أولًا قبل عشر سنوات تقريبًا بجواز استخدام هذه الأموال الربوية وأمثالها في بناء القناطر والمستشفيات وحفر الآبار وما وازى ذلك، واشترط ألا يكون الصرف في أمر دينى مباشر، مثل بناء المساجد وطباعة المصحف، وإنما على مصالح المسلمين. ثم عاد المجلس بعد ثلاث سنوات فاستدرك وأفتى بالإجماع بجواز ذلك حتى في نشر القرآن وإقامة المساجد، وكأن الموازنات المصلحية قد اتضحت لمن تردد أولًا، ويمكن للقارئ أن يرجع إلى الكتب الصادرة عن الرابطة والتي تجمع فيها فتاوى المجمع كل سنة، إذ ليس من السهل رجوعى إليها؛ إذ أنا أدون هذا الكتاب بعيدًا عن المكتبات والمصادر.

❖ ويذهب ابن تيمية إلى أبعد مما ذهب إليه علماء الرابطة، فيصرح بأن استلام الأموال

الحرام وصرفها في مصالح المسلمين ليس جائزًا فقط؛ بل هو من الواجب، لأننا إذا تركناها: استفاد منها ظالم، فنكون كمن يعين الظالم على إجراء ظلمه وتسهيله له.

قال ابن تيمية: (الأموال التي قبضها الملوك - كالمكوس وغيرها - من أصحابها، وقد تيقن أنه لا يمكننا إعادتها إلى أصحابها، فإنفاقها في مصالح أصحابها من الجهاد عنهم أولى من إبقائها بأيدي الظلمة يأكلونها، وإذا أنفقت كانت لمن يأخذها بالحق مباحة، كما أنها على من يأكلها بالباطل محرمة).

قال: (فأما إتلافها فإفساد لها، والله لا يحب الفساد، وهو إضاعة لها، والنبي ﷺ قد نهى عن إضاعة المال).

(وأما حبسها دائمًا أبدًا إلى غير غاية منتظرة، بل مع العلم أنه لا يرجى معرفة صاحبها ولا قدرة على إيصالها له، فهذا مثل إتلافها، فإن الإتلاف إنما حرم لتعطيلها عن انتفاع الآدميين بها، وهذا تعطيل أيضًا).

و(العادة جارية بأن مثل هذه الأمور لا بد أن يستولى عليها أحد من الظلمة بعد هذا، إذ لم ينفقها أهل العدل والحق، فيكون حبسها إعانة للظلمة، وتسليمًا في الحقيقة إلى الظلمة، فيكون قد منعها أهل الحق، وأعطاهم أهل الباطل).

(فإذا كان إتلافها حرامًا وحبسها أشد من إتلافها: تعين إنفاقها. وليس لها مصرف معين، فتصرف في جميع جهات البر والقرب التي يتقرب بها إلى الله، لأن الله خلق الخلق لعبادته، وخلق لهم الأموال ليستعينوا بها على عبادته، فتصرف في سبيل الله، والله أعلم^(١)).

وقال مرة أخرى: (وإذا لم يمكن إلا إقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح، كان النهي عن صرفه في المصالح إعانة على زيادة الظلم الذي هو إقراره بيد الظالم، فكما يجب إزالة الظلم: يجب تقليله عند العجز عن إزالته بالكلية، فهذا أصل عظيم)^(٢).

نعم، وأنا أقول معك أيضًا: هذا أصل عظيم، وفقه مبین، وعقل كبير حباك الله به،

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٨ / ٥٩٥ - ٥٩٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٥٩٩.

فأجدت الإفتاء، وأحسنّت التحليل، وعرفت حركة الحياة، وهكذا المنطق الفقهي يكون.

وقد أكد الشيخ القرضاوى هذا الرأى في أولوياته، فقال في سياق ذكر وجوب تفريغ الدعاة وحسن اختيارهم بأنه (لا يجوز أن يكون المال عقبة في سبيل هذه الغاية؛ فإن بذل المال لذلك من أهم ما يتقرب به إلى الله. ويمكن أن يُصرف فيه من أموال الزكوات والصدقات والأوقاف والوصايا وغيرها. بل يجوز أخذ أموال الفوائد من الأموال المودعة في البنوك الأجنبية والمحلية، لتنفق في هذا المجال، ولا يقال: إن أصلها حرام، لأنها حرام في حق مودعها، ولكنها حلال زلال للمصالح الإسلامية، وتفريغ العاملين للإسلام في مقدمتها. ولا يجوز للعاملين المخلصين أن يستنكفوا من أخذ الأجر الكافي الملائم لأعمالهم لو عملوا في أى مجال آخر، حتى يستمروا في العمل ولا يتبرموا به. المهم هو العدل في غير إسراف ولا تقتير)^(١).

وأنا أرى أن أقل ما يجب من تصرف تجاه المال الحرام: أن تقبله الجمعية الخيرية قبولاً أولياً وتودعه في حسابها، ثم تستفتى أهل العلم في شأنه؛ وأقيس ذلك على قول ابن حجر في تعقيبه على رواية أخذ الصحابة أجر الرقبة قطيعاً من الغنم وأرادوا قسمة القطيع بينهم. فقال الذى رقى: (لا تفعلوا حتى نأتى النبى ﷺ فنذكر له الذى كان فننظر ما يأمرنا) فأجازهم النبى ﷺ.

قال ابن حجر: (وفيه جواز قبض الشيء الذى ظاهره الحل، وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة)^(٢).

فأنا استنبط من هذا أن جمعياتنا الخيرية الإغاثية إذا تبرع لها متبرع من مسلم أو كافر بمال ظاهره الحل وتلحقه الشبهة: أن تقبله قبولاً أولياً ولا تبادر إلى الرفض والتنزه، ثم بعد القبض تستفتى أهل العلم عن حد الحلال والحرام في ذلك المال. وأقول ذلك لأنى رأيت بعض أهل الإغاثة يبالغون في طلب نظافة المال الذى يأتهم، إذ الإفتاء يدور على التسهيل وتقديم مصلحة الدين أو مصلحة الفقير، كما كان الموقف من التبرع بربا ودائع المسلمين في البنوك، إذ تعفف عنها البعض، حتى صار إفتاء المجمع الفقهي برابطة العالم

(١) أولويات الحركة / ١١٩.

(٢) الفتح ٥/ ٤٦٤.

الإسلامي بجواز صرف هذا الربا في مصالح المسلمين.

فقد أورد بين هذا الفقه وبين مبالغة المجلس البريطاني الإسلامي في الورع حين أراد الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا قبل سنوات بناء مسجد ضخم للمسلمين في بريطانيا بأموال الحصاة الخيرية في «الانصيب البريطاني»، إذ أنه لاحظ أن الكنائس هي المستفيد الدائم منها، ولأنه مولع بجوانب العمارة والثقافة في الحضارة الإسلامية فإنه عزم على بناء هذا المسجد، ولكن المجلس الإسلامي خذله وصرح بحرمة المال ومنع بناء المسجد، فتأمل!!

ومن الموارد المالية الخيرية والتسهيلات المفتى بها: الاقتراض، بأن تقرض الجمعية الإغاثية مالاً من الجمعيات الأخرى أو المحسنين، قرضاً حسناً بدون ربا، لتنظيم صرفها الشهري، على أمل الوفاء في موسم الجمع أو حتى الوفاء بالتقسيط على مدى سنوات، فهذه وسيلة مهمة.

فقد أخرج البخاري أن النبي ﷺ استقرض من أعرابي بغيراً، ثم اشترى له غيره أحسن منه وأعطاه إياه.

قال ابن حجر: (وفيه أن الاقتراض في البر والطاعة وكذا الأمور المباحة: لا يعاب، وأن للإمام أن يقترض على بيت المال لحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال الصدقات، واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة. هكذا حكاه ابن عبد البر، ولم يظهر لي توجيهه، إلا أن يكون المراد ما قيل في سبب اقتراضه ﷺ، وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل الصدقة، فلما جاءت الصدقة أوفى صاحبه منها ولا يعكر عليه أنه أوفاه أزيد من حقه من مال الصدقة، لاحتمال أن يكون المقرض منه كان أيضاً من أهل الصدقة إما من جهة الفقراء أو التألف أو غير ذلك بجهتين: جهة الوفاء في الأصل، وجهة الاستحقاق الزائد)^(١).

وهذا النص يفتح المجال واسعاً أمام إدارات الجمعيات الإسلامية الإغاثية للعمل بمبدأ الاقتراض المتبادل بينها، لأن مواسم الجمع والتحصيل تختلف من بلد إلى بلد،

والنكبات تفجأ، ولا بد من مداورة المال الإغاثي عالمياً بشكل يكفل سرعة الاستجابة للطوارئ والمستجدات، واتخاذ تكتيك تعبوى متناسق يحقق تكافؤ الإمداد والردف.

ثم معاً نبني الأبراج السامقة

بل أنا أذهب إلى أبعد من هذا، وأجيز للجمعيات التي استقرت مواردها عبر مطالعة واقعها الفعلي لمدة سنوات: أن تلجأ بينها إلى خطة اقتراض ذات بعد إستراتيجي، تتيح لبعضها إنجاز المشاريع الجبارة ذات الأهمية الفائقة، فيتم التركيز على مشروع واحد مسئوليته أحادية، ولكن مصادر تمويله متعددة، وهذا هو الأصوب عندي، ثم يتحول الإسناد الجماعي إلى مشروع آخر، وهكذا، بتعاون جماعي، أو أن تتفق هذه الجمعيات العديدة على مشروع مشترك عملاق يكون له مجلس إدارة تمثل فيه الجمعيات المشاركة، وأظن أن أقسام التخطيط في جميع الجمعيات مكلفة بأن تفكر وفق نمط رفيع يوازي هذا النمط الإداري المتقدم، وألا تبقى أسيرة الأعراف القديمة، ومن الممكن الالتفاف على كثير من الموانع القانونية إذا استشرنا الخبراء.

من الأفضل شرعاً أن يوكل المحسن الجمعية الخيرية بتوزيع صدقاته

فمن أعظم مسائل الفقه التي انتبه إليها الإمام مالك: تفضيله للمزكى أن يولى غيره بتوزيع زكاته؛ لثلا يشوبها من مدح من الآخذ، فيقل أجره.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا بُطْلُوءَ صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

(قال علماؤنا رحمه الله عليهم: كره مالك لهذه الآية أن يُعطى الرجل صدقته الواجبة أقاربه، لثلا يعتاض منهم الحمد والثناء، ويظهر منته عليهم ويكافئوه عليها، فلا تخلص لوجه الله تعالى، واستحب أن يعطيها إلى الأجانب. واستحب أيضاً أن يولى غيره تفريقها إذا لم يكن الإمام عادلاً، لثلا تحبط بالمن والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من المعطى^(١)).

والجمعيات الخيرية اليوم خير وكيل لك في ذلك، لا لأنها أعرف بمواطن الحاجات

(١) تفسير القرطبي ٣/ ٢٠٢.

منك فقط، وأنها توزع بخطط وعن دراسات ميدانية وبدلالة الثقات، بل لأنها ترفع عنك هاجس المن والمدح هذا، وتكون أقرب إلى حسن ظن الإمام مالك.

وربما تسأل: كيف جعلت ذلك شرعاً والأمر مجرد قول لمالك؟

والجواب: أن اجتهاد إمام كبير مثل الإمام مالك إذا عضدته عمومات النصوص وإشارات الإيمان يصير جزءاً من الشرع.

أحسن إن أساء الناس

وتساءل ابن العربي: (فكيف يصنع الواحد إذا قصر الجميع؟).

وأجاب: (أن يعمد من رأى تقصير الخلق إلى أسير واحد فيفديه، فإن الأغنياء لو اقتسموا فداء الأسرى ما لزم كل واحد منهم إلا أقل من درهم للرجل الواحد).

قال: (ويغزو بنفسه إن قدر، وإلا جهز غازياً، فقد قال رسول الله ﷺ: «من جهز غازياً فقد غزا»^(١)).

وهنا نعلم كيف أن «الكلمة الطيبة صدقة»!!

* الركن الخامس في النظرية: الاعتذار بلسان حسن إذا أعسر المحسن.

وقد ترددت بين اعتبار هذا الخلق ركنًا أو شرطًا، ومِلت إلى أنه ركن؛ إذ النواحي المعنوية والنفسية جزء من التنظير، لأننا نعتمد تنظيرًا إسلاميًا، الإيمان جزء منه، ومكارم الأخلاق منه، ولسنا نعتمد أمرًا ماديًا محضًا، ولذلك يكون جميل الأداء أو جميل التخلّف في الميزان سواء، وتصحح الركنية.

والكرم ليس فقط في أن تضع دراهم في يد إخوانك؛ إنما هو أيضًا حسن جوابك واعتذارك لمن طمع في أن تقرضه أو تهبه شيئًا، أو جاءك وسيطًا لأعمال إغاثية، ولطف الكلمات التي تبين فيها إعسارك، واستقبال أخيك المقترض أو الساعي في الخير بالبشر والسماحة والابتسامه والترحاب، تقتفى بذلك أثر سلفك الذي خاف ألا يملك الورق دائمًا، أي الفضة، ليضرب في الكرم الأمثال، فقال:

إلا تكن وريق يومًا أجود بها للسائلين فإني لئن العود

لا يَعدم السائلون الخير من خُلقي إِمّا نوالى، وإِمّا حُسن مردودي^(١)

فتلك لغة الكرماء أهل النجابة، لغة حسن الرد، وأما العبوس والاكفهار فلغة وحشية من آثار الجاهلية، يرطن بها من لم يبلغه قول النبي ﷺ لبلال: «أنفق ولا تحش من ذى العرش إقلا لا».

فدونك الفصاحة تهتف بحروفها في عرصات الفضل، أو الرطانة تتواري بها عن مجتمع الكرم، وقد عير الله البخيل فقال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] (وهذا مجاز عبّر به عن البخيل الذي لا يقدر من قلبه على إخراج شيء من ماله، فضرب له مثل الغلّ الذي يمنع التصرف باليد)^(٢).

وليس من حجة للبخيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] يعظ بها المجزّلين أن يرفقوا بأنفسهم: قال القرطبي: (كان كثير من الصحابة ينفقون في سبيل الله جميع أموالهم، فلم يُعنفهم النبي ﷺ، ولم ينكر عليهم، لصحة يقينهم وشدة بصائرهم، وإنما نهى الله سبحانه وتعالى عن الإفراط في الإنفاق وإخراج ما حوته يده من مال من خيف عليه الحسرة على ما خرج من يده، فأما من وثق بموعد الله عز وجل وجزّل ثوابه فيما أنفقه فغير مراد بالآية، والله أعلم)^(٣).

نعم هي حجة للبخيل بعد إذ اختار البخل والنأى عن منازل الجود، لكنها ليست مادة للوعظ يعظ بها غيره، ولا من أدلة الجدل إن جادل أهل الإيثار، الذين رنوا إلى الآجلة، فزهّدوا في العاجلة، فبسطوا كف الندى.

نعم حالة واحدة أقر بها الفقهاء وصوبوها: ألا تنفق كل ما معنا لحاجة أهل محنة شديدة، ثم يأتي جيل آخر من المسلمين وأهل محنة لاحقة فلا يجدون شيئاً في أيدي أهل الخير، وقد أفصح القرطبي عن مثل هذا المعنى فقال:

(نهت هذه الآية عن استفراغ الوجد فيما يطرأ أولاً من سؤال المسلمين، لئلا يبقى من يأتي بعد ذلك لا شيء له، أو لئلا يضيع المنفق عياله. ونحوه من كلام الحكمة: ما رأيت

(١) تفسير القرطبي ١٠/١٦٣.

(٢) تفسير القرطبي ١٠/١٦٣.

(٣) تفسير القرطبي ١٠/١٦٣.

قط سرفاً إلا ومعه حق مضيع. وهذه من آيات فقه الحال، فلا يُبين حكمها إلا باعتبار شخص من الناس).

أى بنسبية لا بإطلاق، وقول القرطبي في جملة الأخيرة هذه هو أصل ما ذهب إليه آنفاً من عدم تعميم الفتوى في قضايا التبرع بكل المال.

بل الميزان القرآني صريح في أن الاكتفاء بالقول المعروف خير من قول مؤذٍ صاحب لصدقة، وذلك قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (٣٣) يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَبْطُلُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴿[البقرة].

والذي يريد الجهاد والإنفاق ثم لا يجد ما لاً: يحزن ويبكى وليس يوسع الناس ألفاظاً قاسية، إذ ما على المحسنين من سبيل ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِمْدَ مَا أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِّنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ (١٢) [التوبة].

جميع العالم الإسلامي ينبغي أن يحمل هم القطر المبتلى

❖ **الركن السادس:** ألا يوكل قطر إسلامي مبتلى إلى نفسه يدبر أهله أمر محتهم؛ وإنما تحب على العالم الإسلامي نجده.

وهو من فقه الجويني بخاصة؛ فإنه لا يصح لأهل أقطار الإسلام أن يكلوا قطرًا تعرض لبلاء إلى أغنياء ذلك القطر فقط، بحجة أنهم الأقرب والأولى؛ لأن افتقار أغنياء ذلك القطر بسبب ذلك مكروه في الفقه، لئلا يعم الفقر ذلك القطر فيختل مستقبله.

هكذا ينطق الفقه ويوجب التعاون بين أغنياء الأمة على سد فاقة قطر أو أقطار تتعرض لمحنة.

قال الجويني: (فلو بُلى أهل بلد بقحط، وكشّرت الشدة عن أنبيائها، وبشت المنون بدائع أسبابها، وعلم من معه بلاغ أنهم لو صَفَرُوا^(١) وفرقوا ما معهم: لافتقروا افتقارهم: فلا نكلفهم أن يُنْهَوْا أنفسهم إلى الضرر الناجز والافتقار العاجل، فإنهم لو فعلوا ذلك: هلكوا مع الهالكين، ولو تماسكوا: أوشك أن يبقوا، ويبقى ببقائهم من نفقات^(٢) أموالهم

(١) أى إخلاء أيديهم من المال وتكون صفراً.

(٢) أى بقايا أموالهم.

مضرورون. وغايتنا أن نذكر الأصلح على أقصى الإمكان، وما قدره الله أن يكون كان. ولا يبين ما نحاوله إلا بذكر مسألة على الأحكام تخالف بظاهرها ما افتتحناه:

فلو فرضنا مصطححين في الأسفار في بعض القفار، وانتهى أحدهما إلى المخصصة، ومع الثاني ما يبلغه في غالب الظن على العمران: فيتعين عليه والحالة هذه أن يسد رمق رفيقه، ويكتفى ببلاغ يكفيه في طريقه. ولا نكلف الموسرين في هذه الشدة أن ينتهوا إلى كفاية يومهم، ويفرقوا باقى أموالهم على المحاويج، ويرقبوا أمر الله في غدهم. ولا يسوغ لهم أن يغفلوا عن أمور المساكين أصلاً، ويتركوهم يموتون هزلاً.

والأمر في الرفيقين مفروض فيه إذا قُرب وصولهما إلى البلدان والعمران، ولا يُعوز فيها سداد، وامتداد آماذ القحط لا يفضى إلى منتهى معلوم.

وهذا يُناظر ما لو كان الرفيقان في متاهات لا يدران متى تنتهى بهما إلى العمران، فلا نكلف من معه زاد واستعداد أن يؤثر على نفسه، ويحتزئ بحاجة يومه أو وقته، فإذا تقرر ما ذكرناه: فالوجه عندى إذا ظهر الضّر وتفاقم الأمر وأنشبت المنية أظفارها وأشفى المضرورون، واستشعر الموسرون: أن يستظهر كل موسر بقوت سنة، ويصرف الباقي إلى ذوى الضرورات وأصحاب الخصاصات. ولست أقول: أن منقرض السنة يستعقب انجلاء المحن وانفصال الفتن على علم أو ظن غالب، ولكن لا سبيل إلى ترك الفقراء على ضّرهم، ولا نعرف توقيفاً في الشرع ضابطاً يُنتهى إليه فيما يبذله الموسر وفيما يبقيه، ورأينا في السنة قواعد شرعية تشير إلى هذه القضية، وفي اعتبار السنة أيضاً حالة ظنية عقلية.

فأما أمارات الشرع فمن أقربها تعلق وظيفة الزكاة بانقضاء السنة، وكان رسول الله ﷺ يضع لنسائه في أوقات الإمكان قوت سنة.

فأما الأمر العقلي: فقد يُظن أن الأحوال تبدل في انقضاء سنة، فإنها مدة الغلات، وأمد الثمرات، وفيها تحول الأحوال وتزول، وتعتقب الفصول، ثم الباذلون في بذلهم على غرر وخطر، ولكن ما ذكرناه أقصد معتبر، وما ذكرته بيان ما يسوغ، وليس أمراً مجزوماً، ولا حكماً محتوماً، فمن طابت نفسه بإيثار أخيه على نفسه: فالإيثار من شيم الصالحين وسير الموفقين^(١).

لكن هذا مبني على الحالة المدنية تلك الأيام، أما اليوم فإن سهولة النقل بحرًا وجوًّا، وجريان تيارات التجارة العالمية، وسرعة التبادل المصرفي، كل ذلك يجعل إنقاذ قطر أو أقطار قليلة واجب الأمة أجمع، ولذلك لا أرى وجهًا لإرهاق أى موسر ببذل ما معه وإبقاء قوت سنة، بل التعاون العالمي بين أبناء الأمة يجعل الفتوى تميل إلى التسهيل وإيجاب بذل بعض ما عند الموسرين، لأن هذا القليل هو كثير بوسائل التعاون المعاصر.

وهذه الآراء الجوية المملوءة بحكمة وبعد نظر: هي أصل يمكن اعتماده اليوم لجعل نجدة أهل العراق خلال الحصار الظالم من أولويات خطط الجمعيات الإغاثية في جميع العالم الإسلامي، وفي هذه الأحرف الماضية زيادة بيان لما أورده الجويني ونقلناه من قبل في فصل الوسطية من حجج وأدلة أنزلناها على واقعة حصار العراق.

وبعيدًا عن أمر الإغاثة، أحب أن ينتبه الداعية الذي يرنو إلى استكمال أدوات الإفتاء في فقه الدعوة إلى ما في ثنايا كلام الجويني من اختراع منطق صحيح من الإشارات العامة والقرائن البعيدة في مدلولها، فيصوغ به جانبًا من منطق فقهي يُفسر معنى خاصًا، وأعنى بذلك رؤيته لمدلول سنوية الزكاة ومدلول موسمية وسنوية نضوج الثمار وتعاقب أنواعها، وإنزاله ذلك على تحديده سبب اقتراحه في ادخار الموسرين قوت سنة وتصدقهم بالباقي، فهذا تخريج منطقي سليم، وهو صعب وإن بدا بعد العلم به بسيطًا، واحتاج الجويني شرارة ذكاء جاءت جزمًا بعد ساعات من التأمل الاستنباطي التخريجي، وفي ذلك تدريب جيد للداعية الأمل أن يكون مفتيًا، كما أن في ذلك الدليل على ما نقلناه سابقًا من أهمية استحضار معاني نظرية المعيشة القرآنية من جانب، وما جذبناه من منهجية التجانس الفقهي مع حركة الحياة من جانب آخر، فإن دوران مواسم الثمرات خلال سنة هو جزء من العلم بحركة الحياة، ومع أن هذا الجزء الصغير هو من البديهيات الواضحة لكل أحد إلا أنه صلح أن يكون أصلًا لحثية فقهية، وفي هذا إعلام للمتدرب القاصد إتقان الإفتاء الشرعي بأن حيثيات منطق الفقه والتخريج لا يشترط فيها أن تكون خفية عسرة الإدراك، بل هناك تبسيط معجز، وسهل ممتنع، وهذه الملاحظات إنما هي من منح الفكر الحر والمنهج الاجتهادي النابذ للتقليد، ويزعم العلماني أن فقه الشريعة جامد، بينما الفقهاء يفهمون الحياة ومجاريها وسننها، وحركتها ووثباتها، ورتابتها ووثباتها: أكثر منه، فيقيسون، فيرشدون، إذ هو تائه يكرر التجريب الجراف، فما يكاد يصحو من سكرة عقلية حتى

تعصف به فورة رمزية، ومُتَّبِع الشرع ثابت في محيط حول محور الوحي ومعادلات الحياة وحقائق النفس يدور.

شرط التنويع في التوزيع ونماذج فقه الأنواع

ومن الشروط التي تفرضها نظرية الإغاثة الإسلامية: تنويع التوزيع ليشمل جميع الحاجات المتصورة في الحياة البشرية، وبخاصة حاجات الإنسان الدائمة في المأكل والملبس والدواء والتعلّم، وحاجته قبل ذلك في حفظ دينه وهويته، وفي الدفاع عنه بالجهاد ورفع المظالم، وكفينا هنا أن نستعرض نماذج من الفقه الشارح للحلول المصاحبة لبعض مشكلات التوزيع.

*** وأول معنى يتبادر إلى الذهن في مبحث التوزيع:** نجدة الفقراء، فذلك عنوان الإغاثة الظاهر:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] والقلب يتفطر لمثل هذا الوصف للفقير المؤمن، ولكن مع ذلك فإن الفقه هو الفقه، والعقل يغلب العاطفة، والمصلحة الإسلامية العامة مقدمة على المصالح الخاصة، والحساب التخطيطي يُلغى الارتجال الآني، فأفتى ابن تيمية بتفضيل صرف الأموال في الجهاد على صرفها على الجياع^(١).

وانظر الاستفزاز الكامن في لفظ «الجياع» وليس ذكر الفقراء فقط، فأمامك إنسان مؤمن يتلوى، ومع ذلك ترى أن الدفاع عن دينه وعرضه أولى، فتتجاوزة نحو إسناد مجاهد وتجهيزه.

ولطالما كان هنالك خلاف في الجمعيات الخيرية بين طبقات دعائها العاملين، فالقديم الذي معه الفقه والوعى وقصص التجريب يريد أن يضع خطة للتوزيع يراعى فيها الأولويات وفق دراسته الميدانية ونظراته الشمولية وخبرته الواقعية، فيقدم ويؤخر، ويُجزل ويحدد، ويُسرّع، ويُبطئ، ثم يأتي أخ له قد هزته مناظر الفاقة وشدة الحاجة في قرية

أفريقية أو جزيرة إندونيسية، فينكر الأولويات ومذاهب التخطيط ومنهجية الموازنات، فيضغط على إخوانه، وربما عَارَكَ وأطال اللوم، بينما يستند تصرف المخططين إلى قياس صحيح على فتوى ابن تيمية، وليس الجهاد فقط هو المزاحم للفقراء، وإنما الحكمة والمقاصد في التعليل قد تجعل غرضاً آخر يزاحم الجياح، ربما، إذ التوزيع أقرب إلى أن يكون من «فقه الحال» النسبي الذي تختلف فيه الفتوى حسب الزمان والمكان والأشخاص والظروف، فليفهم العاطفي الجديد الطارى هذا الفقه التوزيعي، ولا ينحازن على طول المدى إلى الجائع والعارى.

✽ وبناء المساجد مازال ولع المحسنين، ولكن ينبغي ملاحظة بعض المعاني الإغائية الأخرى المصاحبة لإنشائها وإدارتها.

✽ **منها التواضع في البناء:** ففي البخارى: «أمر عمر ببناء المسجد، وقال: أكنَّ الناس من المطر، وإياك أن تحمَّر أو تصفَّر فتفتن الناس. وقال أنس: يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلاً. وقال ابن عباس: لتزخرفتها كما زخرفت اليهود والنصارى».

قال ابن حجر: (قال ابن بطلال وغيره: هذا دليل على أن السنة في بنيان المساجد: القصد، وترك الغلو في تحسينه، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده: لم يغير المسجد عما كان عليه) (١).

✽ ويجوز للجمعية الإغائية أن تتخذ المسجد مكاناً لتوزيع الغذاء والمعونات، وتخزناً لها أيضاً، ومنطلقاً للعمل، ومثابة يرجع إليها المسلمون المتفرقون، فعند البخارى أن مالاً أتى من البحرين إلى النبي ﷺ فقال: «انثروه في المسجد»، وكان أكثر مال أتى به رسول الله ﷺ «فما قام رسول الله ﷺ وثمَّ منها درهم».

وأشار ابن حجر لذلك إلى (جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد، ومحلّه ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بنى المسجد لأجله. ونحو وضع هذا المال، وضع مال زكاة الفطر. ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد، كإناء لشرب من يعطش. ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما

يوضع للخرن، فيمنع الثاني دون الأول^(١).

وعلى هذا يجوز بناء المسجد ومعه شيء يستعمل للخرن. والله أعلم.

والقاعدة العامة في ذلك وضعها المهلب، فقال فيما نقله ابن حجر عنه: (المسجد موضوع لأمن جماعة المسلمين، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله: جاز فيه)^(٢).

وهي عبارة تقترب من اصطلاح اليوم: تحقيق الأمن الغذائي، فجزء من هذا الأمن: خزن الطعام. وكذا يمكن صرف اصطلاح الأمن في كلام المهلب إلى «الأمن النفسى المعنوى» بحيث يحقق معنى الحماية لكل مسلم بتحويله إلى «مركز نشاط إسلامى وإغاثة وتعليم» فيشعر كل مسلم يعيش حوله بوجود مرجعية وأنصار وجماعة يلجأ إليها ويحقق بمساعدتها هويته ويعلم إيمانه ويشعر بأنه إن مات فإن عائلته ستكون في مأمن ولها كفيل.

وعلى الإجمال: فإن الفقيه المهلب وضع في يد المفتين في فقه الدعوة بكلمة «الأمن» اصطلاحاً ناجحاً مرناً يسهل ويكتف الكثير من جوانب إفتائهم ويوقئها، وهو اصطلاح لم يسبق إليه ولا تفتن لمثله لاحق.

وهكذا تكون عملية تكامل المنطق الفقهي الرصين، فاصطلاح من هاهنا، وتعليل من هناك، يجتمعان، وتنظم إليهما أشباه، فيكون منطق قوى عند الحاجة، وفي هذا درس للداعية الذى يدرّب نفسه على الإفتاء: أن يكون يقظاً، فيصطاد الإشارات الناجحة الصغيرة التى ترد على لسان الفقهاء، فيضمها إلى بعض فيجعل منها شيئاً مهماً كبيراً وقاعدة أو شرحاً أو تفسيراً، وهذا الانتباه هو جزء من منهجية الاجتهاد في فقه الدعوة ينبغى ألا يُزدرى لمجرد كونه ثانوياً، فإن الإبداع قد يحيله إلى ركن أساس في المنهجية ويصوغ من مثل هذه الشوارد مذهباً متناسقاً يطفق يُشرب به من سواه وجمعه وأبدعه.

✽ ويجوز في النكبات أن يتخذ المسجد مكان مبيت، أو أن تبنى الجمعية الإغاثية تحت المسجد قاعة لاستعمالها أيام الطوارئ، ولا ينافى ذلك مكانة المسجد في نفس المؤمن.

فعند البخارى في باب نوم المرأة في المسجد أن الجارية السوداء التى اهتمها أهلها بسرقة الوشاح وبرأها الله «جاءت إلى رسول الله ﷺ فأسلمت. قالت عائشة: فكان لها

(١) فتح البارى ٢/٦٣.

(٢) فتح البارى ٢/٩٦.

خِباء في المسجد أو حفش». وبوّب البخارى باب: نوم الرجال في المسجد، وذكر فيه أهل الصُفّة.

قال ابن حجر: (في الحديث إباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين، رجلاً كان أو امرأة، عند أمن الفتنة، وإباحة استظلاله بالخيمة ونحوها) (وهو قول الجمهور. وروى عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة. وعن ابن مسعود: مطلقاً، وعن مالك: التفصيل بين من لا مسكن له، فيباح) (وقد سبق البخارى إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار. رواه ابن أبى شيبة عنهما) (١).

* ويجوز أن تمنح الجمعية الإغاثية معلمى القرآن أجرًا ماليًا، وليس ذلك بمكروه إن شاء الله على الأرجح؛ فقد أخرج البخارى أن رسول الله ﷺ قال: «أحق ما أخذتم عليه أجرًا: كتاب الله». وأخرج قصة الرهط من الصحابة الذين رَقُوا اللديغ بالفاتحة وأخذوا أجرًا.

قال ابن حجر: (استدل به الجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وخالف الحنفية فمنعوه في التعليم وأجازوه في الرُقَى، كالدواء. قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله، وهو القياس في الرقى، إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر، وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب، وسياق القصة التى في الحديث يأبى هذا التأويل. وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وقد رواها أبو داود وغيره، وتُعقب بأنه إثبات للنسخ بالاحتمال، وهو مردود، وبأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق، بل هى وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة، كحديثى الباب، وبأن الأحاديث المذكورة ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة) (٢).

والإفتاء اليوم منعقد على جواز ذلك، حتى الحنفية استدركوا في القرون الأخيرة فجوزوا.

(١) فتح البارى ٢/ ٨١.

(٢) فتح البارى ٥/ ٣٩٥.

❖ ومن الإغاثة حفر الآبار..

ففي صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال: «بيننا رجل يمشى فاشتد عليه العطش، فنزل بئراً فشرب منها، ثم خرج فإذا هو بكلب يلهث، يأكل الثرى من العطش. فقال: لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ منى، فملأ خفه ثم أمسكه بفيه، ثم رقى فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له. قالوا: يا رسول الله: وإن لنا في البهائم أجراً؟ قال: في كل كبد رطبة أجر».

قال ابن حجر: (فيه الحث على الإحسان إلى الناس، لأنه إذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب: فسقى المسلم أعظم أجراً)^(١).

وهو الدليل على فضل حفر المسلمين الآبار لإخوانهم المسلمين في الأصقاع التي يندر فيها الماء بعض المواسم، وأن ذلك طريق المغفرة.

❖ نجدة الأقليات المسلمة المضيق عليها، والتي هي في أسر مدني يمنعها من التطور ونيل الحقوق، وذلك قياساً على واجب استنقاذ الأسرى.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَدَعَةٍ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢].

قال القرطبي: (يريد إن دعوا هؤلاء المؤمنون الذين لم يهاجروا من أرض الحرب عونكم بنفير أو مال لاستنقاذهم فأعينوهم، فذلك فرض عليكم، فلا تتخذلوهم. إلا أن يستنصروكم على قوم كفار بينكم وبينهم ميثاق فلا تنصروهم عليهم، ولا تنقضوا العهد حتى تتم مدته).

ثم نقل عن ابن العربي قال: (إلا أن يكونوا أسراء مستضعفين، فإن الولاية قائمة، والنصرة لهم واجبة، حتى لا تبقى مئاة عين تطرف حتى نخرج إلى استنقاذهم إن كان عددنا يحتمل ذلك، أو نبذل جميع أموالنا في استخراجهم حتى لا يبقى لأحد درهم. كذلك قال مالك وجميع العلماء، فإننا لله وإنا إليه راجعون على ما حل بالخلق من تركهم إخوانهم في

أسر العدو وبأيديهم خزائن الأموال، وفضول الأحوال والقدرة والعدد والقوة^(١).

وحالة الأسر نادرة الآن، وتلابسها ملابسات دولية تجعل العمل الإغاثي معذورًا عنها، ولكن لينظر المؤمن فتوى العلماء في ثنايا تقرير ابن العربي، وذهابهم إلى إنفاق جميع الأموال، لتكون له عبرة يلتبس معها واجبه الإغاثي فيما قارب حالة الأسر من أحوال المستضعفين، فينفق من أمواله ما يناسب، وعديدة هي الأحوال المقاربة هذه الأيام، وقياسها على الأسر وارد، والحكومات الظالمة ترهق الأقليات المسلمة بأنواع من الإرهاق، وتمنع عنهم التعليم والصحة والتنمية؛ فيجثم عليهم أسر مدني وتختلف ليس بأقل من أسر الحروب، وتكون نجلتهم واجبة.

❖ ولا بأس على من يعمل في الإغاثة أن يأخذ كفايته من سهم العاملين عليها من الزكاة، وكذا كل من يقوم بفرض كفائي.

وعند الشافعي أنها الثمن، لكن عند مالك وأبي حنيفة وأصحابه: أنهم يُعطون قدر عملهم.

(قالوا: لأنه عطل نفسه لمصلحة الفقراء، فكانت كفايته وكفاية أعوانه في ما لهم، كالمرأة لما عطلت نفسها لحق الزواج كانت نفقتها ونفقة أتباعها من خادم أو خادمين على زوجها ولا تقدر بالثمن، بل تعتبر الكفاية، ثمنا كان أو أكثر، كرزق القاضي، ولا تعتبر كفاية الأعوان في زماننا لأنه إسراف محض)^(٢).

وفي قول ثالث: أنهم يُعطون من بيت المال.

(ودل قول الله تعالى: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٦٠] على أن كل ما كان من فروض الكفايات كالساعي والكاتب والقسم والعاشر وغيرهم، فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه)^(٣).

❖ ويدخل في ذلك إمام المسجد؛ إذ إنه داخل فيمن هم من القائمين بفروض الكفايات كما استنبط ذلك ابن العربي قياسًا على عمال الزكاة، فقال: (وهم الذين يقدمون لتحصيلها، ويوكلون في جمعها، وهذا يدل على مسألة بديعة، وهي أن ما كان من فروض

(١) تفسير القرطبي ٨/ ٣٧.

(٢) تفسير القرطبي ٨/ ١١٣.

(٣) تفسير القرطبي ٨/ ١١٣.

الكفايات فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه، ومن ذلك الإمامة، فإن الصلاة وإن كانت متوجهة على جميع الخلق؛ فإن تقدم بعضهم بهم من فروض الكفاية، فلا جرم يجوز أخذ الأجرة عليها^(١).

* ومن أهم الاجتهادات في أبواب توزيع الزكاة ما قاله القاضي عبد الله بن عمر البيضاوى، فالمسلم (الكسوب) إذا فقد الأداة: استحقتها من سهم الفقراء. والتاجر المفتقر هبى له رأس مال منه^(٢).

وهذا اجتهاد ثمين يميز لجوء الجمعيات الإغاثية إلى أسلوب تكافلي يُقدم الآلات الإنتاجية للعاملين بدل المساعدة المالية، وقد لجأت إليه، إلا أنها لا زالت تمشى فيه على استحياء، ربما مخافة أن يتهمها أهل الإنفاق بأنها خرجت عن المألوف، إذ عادة المسلمين أن يوزعوا الصدقات أغذية أو مالاً، بينما توفير أدوات الكسب أولى وأنفع وأكثر تجانساً مع حقائق العصر، من قارب وشبكة صيد سمك، ومن ماكنة خياطة للمرأة تخطط بالأجرة، أو نول حياكة ونسيج، أو دراجة للنقل، أو بقرة لعائلة معدمة، وأمثال ذلك. وكان البعض يرى أن هذا الأسلوب التعاوني الإنتاجي إنما هو من مبتكرات هذا العصر، ولكن هذا النص يبين أنه ابتكار قديم أتى به البيضاوى أو نقله عن سبقه، وهذا يعنى تأصيل هذا الأسلوب، وأحد مقاصد كتابنا هو تأصيل ما يُظن أنه مُحدث.

كذلك هناك تنمة في قول البيضاوى هي الأهم في الحقيقة، وذلك ذهابه إلى تهينة رأس مال للتاجر المفتقر، وهذا وعى في أعلى العلو، وأظنه من إبداع البيضاوى، إذ إنى ألمس عليه ختم القضاء، فإن البيضاوى كان قاضياً، وأظن أنه رأى بأمر عينه وقوف التجار الأفاضل الذين كتب الله عليهم الإفلاس أمامه منكسرين، ولربما دمت عين أحدهم فهزت الدمعة كيان البيضاوى وملأت قلبه عطفاً، وتذكر قول النبي ﷺ: «ارحموا عزيز قوم ذل»، فذهب إلى تعويضهم برأس مال يعيدون به التوكل على الله والصفق ثانية. وهذا الاجتهاد الأبيض الناصع البياض لن تفهمه الجمعيات الخيرية بسهولة، مع أنى أرى أن يأتمر رؤساء الإغاثة مؤتمر خير، فيطوروا هذا الاقتراح الصائب من البيضاوى إلى نظام

(١) أحكام القرآن ٢/ ٩٦١.

(٢) الغاية القصوى في دراية الفتوى ١/ ٣٩٣.

تأمين إسلامي إغاثي يشمل التجار الذين عُرفوا بالخير وساهموا بأموالهم من قبل في العمل الإغاثي أو بجهودهم وقدموا وساطاتهم أو شفاعاتهم في سبيل الله، أو اقترحوا شيئاً أو دعموا العمل الإغاثي معنوياً.

✽ ونجدة من حمل الحملات حق، فإن الحملة ينتجها ظرف خاص عاجل يستلزم سرعة التحرك لإطفاء فتنة وإنهاء خلاف، ولا وجه لاشتراط إعلام الجمعية الإغاثية بذلك واستئذانها وانتظار اجتماع مجلس الإدارة وطلب تقارير وإثباتات قبل التخصيص والموافقة، إذ أن الخلاف يكون قد استفحل في مدة الانتظار، وإنما يكفي في هذا الشأن أن يكون متحمل الحملة نبيلاً من نبلاء المسلمين، أو عالماً كبيراً، أو رئيساً وقائداً، وليس من عامة الناس والدعاة، فإذا بادر فإنه يجدر بالجمعيات الخيرية أن تفهم مغزى مبادرته وأن تثق به وتحمل عنه حمالته، إذ أنه ربما تشجع فبذل واثقاً من أن رؤساء الجمعيات سيتفهمون مبادرته، ولذلك لا ينبغي أن يُخذل، وإلا امتنع النبلاء عن الاستطرداد في تحمل الحملات، وتكثر الخلافات. بل ما أفهمه أن الحملة لا تكون لدفع خلاف فقط، وإنما إذا رأى النبيل نوايا خير ومؤتمر تطوير لمصلحة المسلمين ومشروع استدراك أو دفاع أو استعداد، بحيث تُقتل فتن في مهودها قبل أن تظهر، أو تمنع محن قبل حصلها، ثم رأى النبيل إمضاء ذلك والتعجيل بإسناده مالياً: كان ذلك حمالة في وصفها التام، ووجبت إعانة هذا المتحمل، وأكثر ما يحدث هذا لقادة المسلمين وأهل الرئاسة ولكبار المفكرين والساسة، وأرشد الجمعيات الخيرية لفهم هذا المغزى، وإدراك هذا الفن في حركة الحياة، فيجيزوه، ويدعموا الحملات الواعية الناعمة إلى مصالح الإسلام العليا والوحدة الاجتماعية والتمكين السياسي والدفع الجهادي إذا بادر إليها قادة الدعوة. والفقه يؤيد ذلك.

قال الغزالي في صرف شيء من الزكاة إلى الغارم: (وإن كان غنياً لم يقض دينه إلا إذا كان قد استقرض لمصلحة أو إطفاء فتنة) ^(١). وكل قروض الدعاة تخرج بأحد هذين التخييين.

وقال القرطبي: (ويجوز للمتحمل في صلاح وبر أن يُعطى من الصدقة ما يؤدي ما تحمّل به، إذا وجب عليه وإن كان غنياً، إذا كان ذلك يحفف بهاله كالغريم. وهو قول

الشافعي وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. واحتج من ذهب هذا المذهب بحديث قبيصة بن مخارق قال: تحملت حمالة، فأتيت النبي ﷺ أسأله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها. ثم قال: يا قبيصة: إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسهك..^(١)

وأثبتها البيضاوي، وعرف أصحاب الحمالات بأنهم هم (الغارمون الذين استدانوا لإصلاح ذات بين، وإن استطاعوا، لأن قبيصة بن مخارق تحمل بحمالة، ثم سأل رسول الله ﷺ أن يؤديها، فقال ﷺ: نؤديها عنك إذا قدم نَعْمُ الصدقة^(٢). وكان غنيًا. قيل: إن غنى بالنقد فلا، لأنه القياس، وإنما خولف فيما لو غنى بالعقار، لأنه في بيعه هتك المروءة. قلنا: المقصود إطفاء الفتن، وهو مشترك^(٣).

ولا أدري كيف أدى قياس من منع إلى المنع إذا كان صاحب نقود، بل هذا محض تحكم، لأن فقدان الغنى لنقوده هو صورة من صور هتك مروءته التي أوجبت الموافقة على حمل حالته إذا كانت عقارًا، ولذلك لم يأخذ البيضاوي بهذا القول المانع، واستدرك بقوله: هذا مشترك.

ولعل رؤساء الجمعيات يدركون هذه المعاني الفقهية العالية، فأرجع عن وصيتي للنبلاء بترك تحمل الحمالات وترك المسلمين يختلط حابلهم بنابلهم، مما قلته آنفًا في ساعة الغضب.

ثلاثة موازين مهمة في تجويد التوزيع

وطلبًا للإلتقان في التوزيع، وجعله أكثر نفعًا وتحقيقًا للمقاصد الشرعية الإغاثية: بحث الفقهاء ثلاث مسائل بالغة الأهمية في تجويد التوزيع، وما كان بحثهم لها من فراغ، وإنما تلبية لحاجة واقعية ظهرت عند عمليات الإغاثة.

✽ **الميزان الأول:** تصرف رئيس الإغاثة في شرط المتبرع الواقف إذا رأى مصلحة

(١) تفسير القرطبي ١١٧/٨.

(٢) ذكر المحقق أن هذا الحديث في صحيح مسلم ٧٢٢/٢ وفي غيره.

(٣) الغابة القصوى في دراة الفتوى ٣٩٣/١.

إسلامية في ذلك، بحيث لا يلتزم شرط الواقف في تحديد جهة الصرف إذا رأى أن الواقف اشترط شرطاً لا يتوافق مع الفقه الشرعي في الإغاثة، عن جهل أو عمد.

وبهذا التجويز نميل إلى تفسير شروط المتبرعين بالحسنى، ولا نلتزم ما يشترطونه إذا كان في وجوه الصرف الأخرى ما نظن باجتهادنا أنه أحب إلى الله ورسوله، ونقيس هذا على ما قاله ابن القيم فيما يكون من الواقف إذا كان (يشترط أنه لا يستحق الوقف إلا من ترك الواجب عليه من طلب النصوص ومعرفتها، والتفقه في متونها، والتمسك بها، إلى الأخذ بقول فقيه معين يدرك لقوله قول من سواه، بل يترك النصوص لقوله، فهذا شرط من أبطل الشروط وقد صرح أصحاب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى بأن الإمام إذا شرط على القاضى ألا يقضى إلا بمذهب معين بطل الشرط ولم يجز له التزامه. وفي بطلان التولية قولان مبنيان على بطلان العقود بالشروط الفاسدة، وطرد هذا أن المفتى متى شرط عليه ألا يفتى إلا بمذهب معين بطل الشرط، وطرده أيضاً أن الواقف متى شرط على الفقيه ألا ينظر ولا يشتغل إلا بمذهب معين بحيث يهجر له كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفتاوى الصحابة ومذاهب العلماء لم يصح هذا الشرط قطعاً، ولا يجب التزامه، بل ولا يسوغ.

وعقد هذا الباب وضابطه أن المقصود إنما هو التعاون على البر والتقوى، وأن يطاع الله ورسوله بحسب الإمكان، وأن يقدم ما قدمه الله ورسوله، ويؤخر من أخره الله ورسوله، ويعتبر ما اعتبره الله ورسوله، ويلغى ما ألغاه الله ورسوله، وشروط الواقفين لا تزيد على نذر الناذرين، فكما أنه لا يوفي من النذر إلا بما كان طاعة لله ورسوله فلا يلزم من شروط الواقفين إلا ما كان طاعة لله ورسوله.

فإن قيل: الواقف إنما نقل ماله لمن قام بهذه الصفة، فهو الذى رضى بنقل ماله إليه، ولم يرض بنقله إلى غيره، وإن كان أفضل منه، فالوقف مجرى مجرى الجعالة، فإذا بذل الجاعل ماله لمن يعمل عملاً لا يستحقه من عمل غيره وإن كان بينهما في الفضل كما بين السماء والأرض.

قيل: هذا منشأ الوهم والإيهام في هذه المسألة، وهو الذى قام بقلوب صَعَفَةِ المتفقهين، فالتزموا وألزموا من الشروط بما غيره أحب إلى الله وأرضى له منه بإجماع الأمة

بالضرورة المعلومة من الدين.

وجواب هذا الوهم أن الجاعل يبذل ماله في غرضه الذي يريده، إما محرماً أو مكروهاً أو مباحاً أو مستحباً أو واجباً، لينال غرضه الذي بذل فيه ماله، وأما الواقف فإنها يبذل ماله فيما يقربه إلى الله وثوابه، فهو لما علم أنه لم يبق له تمكن من بذل ماله في أغراض أحب أن يبذله فيما يقربه إلى الله وما هو أنفع له في الدار الآخرة، ولا يشك عاقل أن هذا غرض الواقفين، بل ولا يشك واقف أن هذا غرضه، والله سبحانه وتعالى ملكه المال ليتنفع به في حياته، وأذن أن يحبس ليتنفع به بعد وفاته، فلم يملكه أن يفعل به بعد موته ما كان يفعل به في حياته، بل حَجَرَ عليه فيه وملكه ثلثه يوصي به بما يجوز ويسوغ أن يوصي به، حتى إن حاف أو جار أو أُم في وصيته جاز بل وجب على الوصي والورثة رد ذلك الجور والحيف والإثم، ورفع سبحانه الإثم عمن يرد ذلك الإثم والحيف، من الورثة والأوصياء، فهو سبحانه لم يملكه أن يتصرف في تحبيس ماله بعده إلا على وجه يقربه إليه ويُدنيه من رضاه، لا على أى وجه أراد، ولم يأذن الله ولا رسوله للمكلف أن يتصرف في تحبيس ماله بعده على أى وجه أراد أبداً، فأين في كلام الله ورسوله أو أحد من الصحابة ما يدل على أن لصاحب المال أن يقف ما أراد على ما أراد، ويشترط ما أراد، ويجب على الحكام والمفتين أن ينقدوا وقفه ويُلزموه بشروطه، وأما ما قد لهج به بعضهم من قوله: «شروط الواقف كنصوص الشارع» فهذا يراد به معنى صحيح ومعنى باطل، فإن أريد أنها كنصوص الشارع في الفهم والدلالة وتقييد مطلقها بمقيدها وتقديم خاصها على عامها والأخذ فيها بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فهذا حق من حيث الجملة، وإن أريد أنها كنصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها وتنفيذها فهذا أمر أبطل من الباطل، بل يبطل منها ما لم يكن طاعة لله ورسوله، وما غيره أحب إلى الله وأرضى له ولرسوله منه، ينفذ منها ما كان قربة وطاعة كما تقدم^(١).

وأنا مع هذا الرأي القيم لابن القيم، إذ المرء مستخلف في المال، والمال مال الله، ولذلك يجب أن نراعى مراد الله وموازن شرعه في وقف الوقوف ووجوه التبرعات، فإن أصابها الواقف وكان منصفاً فقيهاً فذاك، وإن عجز فخلط وتخبط: قبلنا ماله قبولاً أولياً،

ثم نظرنا في شرطه، فنعدله بما يحقق المقاصد الشرعية بصورة أوفى.

إلا أنى أمتنع أن يكون ذلك قراراً إدارياً مجرداً يتخذه رئيس أو مجلس الجمعية الخيرية، إذ ربما لا يكون فيهم صاحب علم شرعى يكفى لهذا التحوير، والصواب عندى أن تحال القضية إلى لجنة من ثلاثة علماء لتفتى بذلك، يتم تشكيلها وقتياً لهذا الغرض، وأصوب منه: أن تتخذ الجمعيات في كل بلد لجنة دائمة للفتوى في مسائل الإغاثة وتفسير شروط الواقفين على غرار ما تفعله المصارف الإسلامية من تعيين لجان الإفتاء، ولكن لأن القضايا الإغاثية أقل من قضايا السوق والتجارة، فإنى أرى أن تشترك كل جمعيتين أو ثلاث في تعيين لجنة إفتاء واحدة تحيىب أسئلة الجمعيات المشاركة.

*** الميزان الثانى:** وهو الركن السابع في نظرية الإغاثة: جواز نقل الزكاة وعموم الصدقات والتبرعات إلى بلد آخر بحسب الحاجة والمصلحة.

فقد أفتى العلماء بجواز دفع الزكاة (لشخص غائب ليس هو في وطنهم، وغيبته في طلب العلم)^(١).

وكذا سئلوا (عمن بعث بركة ماله إلى الأسارى من المسلمين بدار الحرب لما هم فيه من الجوع والعري والحاجة) فأجازوا ذلك^(٢).

وعند البخارى حديثان يميزان ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاثة أيام، فعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، وعائشة رضي الله عنها، بعد أن منع النبى ﷺ ذلك أولاً من أجل الدافّة، أى من طراً على الحج من المحتاجين والفقراء.

قال ابن حجر: (قال القرطبي: حديث سلمة وعائشة نص على أن المنع كان لعله، فلما ارتفعت: ارتفع، لارتفاع موجب، فتعين الأخذ به، وبعود الحكم: تعود العلة، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون في زمان الأضاحى، ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا: تعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث)^(٣).

(١) المعيار العربى ١/ ٣٩٤.

(٢) المعيار العربى ١/ ٣٩٧.

(٣) فتح البارى ١٢/ ١٢٥.

وهذا الملحظ الصائب الذي أدركه القرطبي يصلح أن نقيس عليه في الإفتاء الإغاثي قضايا كثيرة، وبخاصة أن وسائل السفر اليوم جعلت العالم كله متصلاً كأنه بلد واحد، وتؤكد ذلك: سهولة الشحن والاتصال، وتحقيق العلم السريع بأحوال المنكوبين عن طريق التلفزيون والصحف، ووجود منظومة من الجمعيات الخيرية ذات الخبرة تنوب عن المانحين، ووجود دعاة في كل أرض المسلمين، يحيطون الصرف بالعناية والأمانة ومعرفة الأكثر حاجة، وكل ذلك يرجع الإفتاء بوجود حق لمستضعفى الأمة في أموال الأغنياء سوى الزكاة، سيما أن منطق الشافعية قد جعل هذه المسألة الصغيرة كبيرة، وجعلها قضية، وحملها حمل الجد؛ فقد مال النووي إلى الجزم بأن (الصحيح: نسخ النهى مطلقاً، وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة، فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث) قال ابن حجر معقباً: (وإنما رجح ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم إذا دقت الدقة: إيجاب الإطعام، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب في المال حق سوى الزكاة)^(١).

وهذه الحماسة الشافعية فرصة لمفتى الإغاثة؛ إذ إنه يمكنه أن يستلمها منهم ويسير مع منطقهم الفقهي هذا، لكنه يدبجه بمنطق القرطبي الآنف، فتقلب المسألة إلى الضد فوراً، ويتضح وجوب ما سوى الزكاة أيضاً، ويكون المفتى قد استفاد من التصعيد الذي اقترفه الشافعية.

وأعنى بالحماسة التي عند الشافعية: قولهم بأن معنى عدم الادخار يعني وجوب الإطعام، فنخلط ذلك بما يقوله القرطبي من الدوران مع العلة، والعلة موجودة اليوم في صورة حاجة لا تنفك عنها بلاد العالم الإسلامي الفقيرة، فيكون الإطعام واجباً، أهل البلاد الإسلامية الغنية يطعمون جياع البلاد التي يغلب عليها الفقر. لكن إمضاء هذا الاجتهاد يحتاج إلى جريئتين منطقيتين:

الأولى: أن يكون في المال حق سوى الزكاة، وهذا هو القول الراجح في الفقه المقارن، وقول الشافعية مرجوح. والإقرار بذلك يفتح الباب لإيجاب ما هو غير لحوم الأضاحي، استطراداً في القياس.

الثانية: أن يكون الجائع الغائب البعيد عنا بمنزلة الدّافة الحاضرين، وهذا لا يؤخذ من نص وإنما يؤخذ من إملاء الواقع، وقد قلنا إن الوسائل المدنية المعاصرة جعلت العلم بحوادث الجوع والنكبات فوراً بواسطة الإعلام أو الإخبار الهاتفى من موظفى الإغاثة المنبئين فى جميع العالم الإسلامى، ثم نقل المعونة الفورية ممكن؛ إما بالطائرات والسفن، أو بتحويل مال فى نفس اليوم يُشترى به الطعام وغيره من الحاجات من نفس البلد المتكوب، أو أقرب بلد له، فصار الجياع الغائبون بمنزلة الدّافة، إلا أن الدّافة تأتى بنفسها، وهنا نذهب إليها.

وبهذا تستوى المسألة القياسية فى نقل المال إلى الأقاصى عبر خمس مكونات لهذا القياس: إيجاب الطعام، ودوران حكم ادخار الأصاحى مع العلة، وما فى المال من حق سوى الزكاة، وحصول العلم الآنئ بالنكبات، وإمكان التحويل الآنئ للمال أو نقل الغذاء والدواء والملبس وأشكال النجذات.

*** الميزان الثالث:** وهو الركن الثامن فى نظرية الإغاثة: التوزيع بموجب الأهمية وعدم لزوم التوزيع بالسوية، ويتفاضل التوزيع تبعاً لمدى دين المغاث، أو مدى نفعه للمسلمين، أو تبعاً لمعايير أخرى يضعها المغيث تحقق المقصد الشرعى بصورة أوفر.

وهذه المسألة كثيراً ما سببت الخلاف بين قدماء الإغاثيين والجدد منهم، أو الدعاة من الإغاثيين وغير الدعاة، فالقديم له خبرة وافرة يعلم بها المكان الأنفع، والداعية له وعى يرشده لذلك ويحيز له التمييز بين الناس على وفق ما أثبتناه فى النظرية العامة فى التوثيق آنفاً، وأما الجديد فتملكه العاطفة، وغير الداعية قد لا يكون واعياً، وبذلك يكون الخلاف.

إن ولى الإغاثة يختار من الناس الأدين والأنفع للإسلام والمسلمين، يعطيهم ما فيه قيام أودهم، إذا كانت قسمة ما عنده على جميع الناس تجعل حصّة الواحد غير مجدية، لقلتها.

وكلام العز فى ذلك فى أتم الوضوح والصراحة، فإنه قد قرر جازماً أنه: (إذا اجتمع مضطران: فإن كان معه ما يدفع ضرورتهما: لزمه الجمع بين دفع الضرورتين تحصيلًا للمصلحتين. وإن وجد ما يكفى ضرورة أحدهما: فإن تساوى فى الضرورة والقربة

والجوار والصلاح: احتمال أن يتخير بينهما، واحتمل أن يقسمه عليهما، وإن كان أحدهما أولى؛ مثل أن يكون والدًا أو والدة أو قريبًا أو زوجة أو ليًا من أولياء الله تعالى، أو إمامًا مقسطًا أو حاكمًا عادلًا: قدم الفاضل على المفضول، لما في ذلك من المصالح الظاهرة^(١).

فنقدمُ أمراء الجماعة مثلاً، ولا يجوز أن يكون ذلك مدعاة لاعتراض داعية ويقول: بل الدعاة سواء، بل نقدم الأمير والداعية القديم والداعية المشهور بوفرة الإيمان، ما لم يكن الظرف يوجب عليهم العزيمة وأداء دور القدوة.

وهذا الميزان يطرد فيما إذا كانت هناك فرصة وظيفية أو مالية إذا تساوى الدعاة في مقدار الحاجة والخبرة بها والشهادة، أو استفادة سجناء من قانون ينهى سجنهم، فيقدم البعض على البعض.

هذه مواطن تحتاج إلى تقدير دقيق، وتتزاحم عندها المصالح المتعاكسة، ويجب أن تكون الفتوى فيها دقيقة، ولكن يجب أيضًا أن تكون قلوب عامة الدعاة راضية ساكنة رفيقة، وتطرح وسوسة شيطانية تهجم في مثل هذه المواطن بأن ثمة انحياز أو تفضيل بالهوى دون دليل، بل قول العز هذا مستند وفيه حجة على من يعترض.

لكن قد يقدم المفضول إذا لم يصبر وصار أقرب إلى الانهيار، ونقيس ذلك على ما مال إليه العز في ابنتين لرجل وتقدم إليه خاطب حيث قال: (الذي أراه: تقديم الطالحة درءًا لما يتوقع من فجورها، وأما الصالحة فيزعها صلاحها عن الفجور. وقد كان ﷺ يعطى الرجل وغيره أحب إليه منه خيفة أن يكب في النار على وجهه، لأن تقى المتقى يزعه عن العصيان، وفجور الفاجر يوقعه في الإثم والعدوان)^(٢).

ويستطرد ذلك التطبيق على عامة الناس الذي نغيثهم، فنقدم أهل الدين على تاركي الصلاة، مثلاً، أو الضعيف على القوى، والمرأة على الرجل، في جملة موازين نسبية تختلف من مكان لمكان، إلا إذا رأينا أن القوى الذي نحرمة قد يثير مشكلة فنسد الذريعة ونعطيه خوفًا من ضرر يتولد.

(١) قواعد الأحكام ١/٥٩.

(٢) قواعد الأحكام ١/٦٢.

وهل لأهل الذمة وغير المسلمين نصيب في الإغاثة؟

وأكبر دليل على أن المفاضلة عند التوزيع هي مفاضلة نسبية: ما ذهب إليه الفقه من جواز بذل الصدقات إلى أهل الذمة وغير المسلمين إذا اشتركوا في النكبة. فقد قلنا آنفاً أن الأدين يُقدم على الفاجر أو تارك الصلاة، لكن ليس ذلك بالحثم اللازم، بل للموازنة المصلحية حيثيات كثيرة لا تنحصر، ويجوز مساعدة الفاجر تأليفاً لقلبه، كما يجوز أن نساعد بالأموال الإسلامية النصراني والبوذي إذا جاعا ونكبا وكانا بين ظهرائنا وفي منطقة توزيع إغاثتنا؛ إذ المعنى الإنساني قائم لم يهدره الشرع.

فمن فروض الكفاية عند الزركشي: (دفع ضرر المحاويع من المسلمين، من كسوة أو طعام، إذا لم تندفع بزكاة أو بيت مال. ومثله: محاويع أهل الذمة، كما صرح به الرافعي)^(١).

وفي شرح ابن حجر لحديث البخاري في المغفرة التي نالت من نزل البئر فسقى الكلب قال: (واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين) أى من باب أنها لآدمي، فإن المغفرة إذا كان سببها الإحسان إلى حيوان فأحرى أن يكون سببها الإحسان إلى الآدمي الضعيف ولو كان كافراً.

لكن ابن حجر وضع قيداً فقال: (وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يوجد هناك مسلم، فالمسلم أحق)^(٢).

وما من شك في أن أيامنا هذه تشهد إحسان الجمعيات الكنسية إلى النصاري وغير المسلمين بشكل تام، وفي العالم الإسلامي حاجة وضعف وفقر ونكبات، مع قلة المعين، والواقع يشير إلى العمل بقيد ابن حجر، وحكر صدقات المسلمين على المسلمين، إلا أن نفعل ذلك سياسة، أو لمصلحة تراها إدارة الجمعية الإغاثية، أو تنفيذاً لشرط قانوني عند التسجيل في المنظمات العالمية إذا أدى التسجيل إلى تسهيل العمل، ويتأكد التبرع للكفار إذا كانت الجمعية تعمل في بلد غير مسلم وأجازت قوانينه نشاطها فيه وتم جمع المال في ذاك

(١) المنشور في القواعد الفقهية ٣/ ٣٧.

(٢) فتح الباري ٥/ ٤٣٩.

البلد من الجالية الإسلامية ومن أهله غير المسلمين معاً، فيكون التبرع للمنكوبين غير المسلمين من تمام السياسة وحسن التصرف، لإرضاء الحكومة والشعب معاً، ويكون ذلك ثمناً تقدمه لتسهيلات القوانين وللوصول إلى تبرعات المسلمين هناك على الأقل بصورة رسمية.

وإنما نقول بمثل هذا لأن الجمعيات الكنسية تجزّل اليوم لغير المسلمين وتمنع المسلمين، وأما من الناحية الشرعية البحتة فإن لأهل الذمة الذين يعيشون بيننا حق إذا طالتهم المحن، وكذا من يعيش بين المسلمين في الأماكن المختلطة، إذ العدل يقتضي ألا تمنع نصرانياً أو بوذيّاً وتعطى لجارية يميناً وشمالاً وتبقيه محروماً فتؤسس في قلبه العداوة بدل تأليف قلبه.

اقترح

فيما عدا هذه الأحكام الشرعية في الإنفاق والإغاثة: أود أن تتخذ الجمعيات بينها تنسيقاً أكثر، وأن تتبادل الأدوار والخبرات وتتكامل في الأداء، وأقترح حينها تعسر على جمعية من الجمعيات أن تنجد قطراً معيناً لسبب أمنى وحساسية دولية أو محلية أن تلجأ تلك الجمعية إلى طريقة أسميها مجازاً «طريقة المقاصة» قياساً على الاصطلاح المستعمل في إلغاء الديون بالمقابلة.

ويكون ذلك بأن تطلب الجمعية ذات الوضع الحساس من جمعية أخرى أن تصرف في البلد الذي تحيطه الحساسية أو الشبهة، وبمقابل ذلك تأخذ الجمعية المحلية واجباً من واجبات الجمعية الوكيلة في بلد آخر وتصرف عليه مثل ذلك أو ما يقاربه، فتكون النتيجة المقصودة قد حصلت في البلدين من دون إثارة حساسية، فلو أن جمعية كويتية تريد تنفيذ مشروع في العراق وتمنعها الظروف، فلتوكل جمعية في أوروبا مثلاً بتنفيذ مشروعها من دون ذكر اسمها، وبمقابل ذلك تنفذ الجمعية الكويتية مشروعاً كانت الجمعية الأوروبية تريد تنفيذه في أفريقيا مثلاً، وبذلك يبقى حساب الميزانيات متقارباً مع تحقيق معنى نجدة العراق من دون حساسية، ومثل هذا يسرى على إيران، كوطن حساس أيضاً، وعلى البلاد المعروفة بعداوة الجمعيات الإسلامية، مثل روسيا، التي تستطيع أن تمنع الجمعيات العربية من مزاوله نجدها لكنها لا تستطيع منع الجمعيات الأوروبية.